TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/LDC/GR/8
2 January 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً
نيويورك، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

تقرير الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

نيويورك ٢٥ أيلول/سبتمبر - ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥

(A) GE.96-50007

المحتويات

		الصفحة
مقدمة		٤
الجزء الأول:	استعراض منتصف المدة الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا	٦
-	إعلان	٦
-	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، على الصعيد الوطني، والتقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية	٧
-	توصيات	١٧
-	البيانات التي ألقيت عند اعتماد استعراض منتصف المدة	٢٧
الجزء الثاني:	أعمال الاجتماع	٢٩
١ -	البيانات الافتتاحية	٢٩
٢ -	الجزء الافتتاحي	٢٩
٣ -	المناقشة العامة*	٢٩
٤ -	بيان ألقي ممارسة لحق الرد	٣٠
٥ -	اعتماد استعراض منتصف المدة	٣٠
٦ -	مسائل أخرى	٣٠
٧ -	البيانات الختامية	٣٠

* بيانات تصدر فيما بعد في إضافة إلى التقرير النهائي.

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجزء الثالث: المسائل التنظيمية ٣٤

ألف - المشاورات بين كبار المسؤولين ٣٤

باء - الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى ٣٥

المرفقات

الأول - اجراءات أخرى اتخذها الاجتماع ٣٩

الثاني - قائمة رؤساء الوفود وغيرهم من ممثلي وموظفي الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية الذين أدلوا ببيانات خلال المناقشة العامة ٤٠

مقدمـــــة

'١' اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ اعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً. وكجزء من الترتيبات الخاصة بالتنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض، نص برنامج العمل على وجوب اجراء استعراض شامل في منتصف المدة لحالة أقل البلدان نموا بغية رفع تقرير الى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والنظر في اتخاذ تدابير جديدة، حسب الاقتضاء. وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، اعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، وقررت إجراء استعراض منتصف المدة عن حالة هذه البلدان، على النحو الذي يتوخاه برنامج العمل.

'٢' وقررت الجمعية العامة في قرارها ٧٧١/٤٨ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ لاجراء استعراض شامل في منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج العمل، وأكدت أهمية أن تكون الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل جيدة التوقيت وكافية وشاملة، وطلبت الى مجلس التجارة والتنمية، أن ينظر، في دورته الربيعية لعام ١٩٩٤، في تحديد الأنشطة التحضيرية، بما في ذلك عقد اجتماعات تحضيرية حكومية دولية وللخبراء وقطاعية ومشتركة بين الوكالات وإعداد الوثائق الموضوعية، وقررت أن تنظر في دورتها التاسعة والأربعين في توصيات مجلس التجارة والتنمية بشأن الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل في منتصف المدة.

'٣' واستجابة لما ذُكر أعلاه، قدم مجلس التجارة والتنمية في مقرره ٤١٢ (د-٤٠) المؤرخ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ مجموعة من التوصيات الى الجمعية العامة فيما يتعلق بالاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى.

'٤' وقررت الجمعية العامة في قرارها ٩٨/٤٩ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ عقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى في نيويورك في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر الى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، على أن يسبقه اجتماع لمدة يوم واحد لكبار المسؤولين في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وكان الهدف من الاجتماع هو القيام باستعراض منتصف المدة الشامل، والنظر في التدابير الجديدة، حسب الاقتضاء، وبتقديم تقرير الى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

'٥' ودعت الجمعية العامة في القرار ذاته، الأمين العام للأمم المتحدة الى أن يقدم الى الجمعية في دورتها الخمسين، توصيات ترمي الى ضمان توافر قدرة كافية لأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للقيام بالمتابعة الفعالة لنتائج استعراض منتصف المدة الشامل، ومتابعة الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن أقل البلدان نمواً.

'٦' وعملاً بالفقرة ٦ من مقرره ٤١٢ (د-٤٠) المؤرخ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، نظر مجلس التجارة والتنمية في حالة الأعمال التحضيرية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى، في دورته الربيعية لعام ١٩٩٥.

'٧' وأوصى المجلس في استنتاجاته المتفق عليها ٤٢٣ (د-٤١) المؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ بأن يعتمد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى مشروع جدول الأعمال المؤقت للاجتماع واقتراحات تنظيم عمله، على النحو الوارد في المرفقين بالاستنتاجات المتفق عليها.

'٨' وبناء عليه، عـُقد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر الى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وسبقه اجتماع لمدة يوم واحد لكبار المسؤولين في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

الجزء الأول

استعراض منتصف المدة الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

إعلان الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى عن استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

(أ) أجرى المشتركون في الاجتماع الرفيع المستوى تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، واتفقوا على توصيات محددة لضمان تنفيذ البرنامج بشكل أكثر فعالية طوال الفترة المتبقية من العقد.

(ب) وأعادوا تأكيد التزامهم بالتعاون في العمل من أجل تحقيق الهدف الرئيسي لبرنامج العمل، وهو وقف المزيد من تدهور الاحوال الاجتماعية الاقتصادية لأقل البلدان نموا، وتنشيط نموها وتنميتها وتعجيلهما، ووضعها على طريق النمو الاقتصادي والتنمية المطردين على أساس من تقاسم المسؤولية وتعزيز الشراكة.

(ج) لم تستطع أقل البلدان نموا كمجموعة، أن تحقق كثيراً من أهداف برنامج العمل، وما فتئت حالتها الاجتماعية - الاقتصادية العامة تتدهور مما أثار بالغ قلق المشتركين في الاجتماع. على المستوى المحلي، أسهمت في هذا التدهور: النزاعات الأهلية، وتكرر الكوارث الطبيعية بعض هذه البلدان بما نجم عن ذلك من أعباء اقتصادية واجتماعية، واختلالات اقتصادية كلية، وسوء أداء القطاعات المنتجة، وضمن جملة أمور، عدم توافر الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية الكافية. وكان لاستمرار مشاكل الديون وخدمة الديون على نحو شديد الوطأة والانخفاض الشديد في مستويات الصادرات، والنصيب الآخذ في الانخفاض من التجارة العالمية، وعدم كفاية التمويل الخارجي نتائج غير مؤاتية على نمو هذه البلدان وتنميتها.

(د) إلا أن أقل البلدان نمواً واصلت، تنفيذ اصلاحات واسعة النطاق وبعيدة المدى رغم مواجهتها لصعوبات كثيرة. وفي بعض البلدان، أدت هذه الجهود التي أكملها مناخ خارجي مؤات الى نتائج مشجعة. وقدم كثير من الشركاء الانمائيين دعماً متزايدا لأقل البلدان نموا، ولو أن الالتزام بتحقيق زيادة هامة وأساسية في المستوى الاجمالي للدعم الخارجي لم يتحقق بعد.

(هـ) ويحدو المشتركين العزم على متابعة جهودهم لتنفيذ التدابير والتوصيات المتفق عليها في هذا الاجتماع، وهم على ثقة في أن نجاح هذه الجهود سوف يؤدي الى تنشيط النمو والتنمية والتعجيل بهما في أقل البلدان نموا، وتمكينها من الاشتراك في عمليتي العولمة والتحرر والاستفادة منهما.

(و) ويدعو المشتركون في الاجتماع كافة الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية، والمنظمات غير الحكومية الى المختصة توحيد جهودها في تنفيذ التدابير والتوصيات المتفق عليها في هذا الاجتماع لضمان نجاح برنامج العمل.

(ز) ويعتقدون اعتقاداً جازما إنه اذا توافرت الارادة السياسية لدى أقل البلدان نموا التي تقع على عاتقها المسؤولية الأساسية عن تنميتها، وكذلك دعم المجتمع الدولي، سيغدو في إمكان هذه البلدان دخول القرن المقبل بآفاق مرتقبة أفضل بالنسبة لشعوبها.

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، على الصعيد الوطني، والتقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية

مقدمة

١- اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في ١٩٩٠، اعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. وتحتفظ المبادئ والأهداف الأساسية لبرنامج العمل بصلاحيتها اليوم مثلما كانت عليه عند وضعها. والهدف الأساسي للبرنامج هو وقف زيادة تدهو الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نمواً، وتنشيط نموها وتنميتها وتعجيلهما، ووضع هذه البلدان على طريق النمو والتنمية المطردين. وتدور السياسات والتدابير الداعمة لهذه الأهداف الواردة في برنامج العمل حول المجالات الرئيسية التالية: وضع إطار للسياسة الاقتصادية الكلية يؤدي الى نمو اقتصادي مطرد وتنمية طويلة الأجل، وتنمية وتعبئة الموارد البشرية وتطوير القاعدة الانتاجية وتوسيعها وتحديثها وعكس مسار الاتجاه نحو التدهور البيئي وتشجيع انتهاج سياسة متكاملة للتنمية الريفية ترمي الى زيادة الانتاج الغذائي وتعزيز الدخول في الريف وتعزيز أنشطة الاقتصاد غير الزراعي، وتقديم دعم خارجي كافي.

٢- وقد لوحظ مع بالغ القلق أن بلدا واحدا فقط هو بوتسوانا، هو الذي ارتقى من مجموعة أقل البلدان نموا منذ أوائل السبعينات. وفي الوقت ذاته، زاد عدد أقل البلدان نموا من ٤١ دولة عند انعقاد مؤتمر باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ الى ٤٨ بلدا حاليا، بدون حدوث زيادة في تدابير الدعم تتناسب مع ذلك على الرغم من الجهود الوطنية والدولية التي بـُذلت.

أولا - التطورات الرئيسية في أوائل التسعينات

٣- على الرغم من الجهود القوية التي بذلتها أقل البلدان نمواً لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية التي توخاها برنامج العمل، لم تستطع هذه البلدان كمجموعة تحقيق كثير من أهداف هذا البرنامج، وما فتئت أحوالها الاجتماعية - الاقتصادية العامة تتدهور. وأسهمت عدة عوامل، محلية وخارجية على السواء في التدهور الاجتماعي - الاقتصادي العام في هذه البلدان. وتشمل العوامل المحلية: النزاعات الأهلية، وتكرر الكوارث الطبيعية في بعض هذه البلدان بما ينجم عن ذلك من أعباء اجتماعية واقتصادية، وعدم استقرار سياسي، واختلالات اقتصادية كلية تبدت في عجز مالي كبير وعجز في ميزان المدفوعات أيضاً، وفي حالات كثيرة، تشمل هذه العوامل ما يترتب على عمليات التكيف التي تجري في الاقتصادات السياسية الكلية من أثر غير مؤات في الأجل القصير على مجالات محددة، لا سيما على أشد أقسام السكان حرمانا وضعفا، كما تشمل هذه العوامل رداءة أداء القطاعات الانتاجية، بما في ذلك عدم توفر الهياكل الأساسية المادية الكافية.

وتشمل العوامل الخارجية: استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون، وانخفاض نصيب أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، واستمرار تهميشها، وعدم كفاية التمويل الخارجي، وظهور مطالبين جدد بالمعونة.

٤- ووفقاً لاحصاءات الأونكتاد، انخفض المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في أقل البلدان نموا من ٢,٣ في المائة خلال الثمانينات الى ١,٧ في المائة فقط خلال السنوات الأربع الأولى من التسعينات. وعلى الرغم من الانتعاش في الاقتصاد العالمي، لا تزال أحوال أقل البلدان نمواً مزعزعة، وإن كان عدد قليل منها قد أحرز تقدما محدودا. ونتيجة لزيادة السكان بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٢,٩ في المائة، عانى الناتج المحلي الاجمالي للفرد من انخفاض سنوي بلغ ١,١ في المائة، مما يهدد بتردي مستويات الدخل والاستهلاك المتدنية أصلاً، بالاضافة الى توسيع الفجوة بين الادخار والاستثمار في هذه البلدان.

٥- ولئن كان التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي عاما في كلا أقل البلدان نموا الآسيوية والافريقية على السواء، فإن البلدان الآسيوية منها التي استفادت، ضمن جملة أمور، من البيئة الاقليمية المؤاتية نسبياً، قد استطاعت تحقيق متوسط نمو في الناتج للفرد بلغ ١,٤ في المائة في التسعينات، بينما هبط نظيره في البلدان الافريقية بنسبة بلغت ٢,١ في المائة سنويا. وكان هناك تفاوت كبير أيضا فيما بين البلدان في الأداء المتعلق بالنمو. ولذا، فمن المشجع أن نشير الى أنه على الرغم من سوء أداء المجموعة ككل، فإن زهاء ربع أقل البلدان نموا استطاع أن يحقق زيادات ايجابية في الدخل للفرد في أوائل التسعينات. ومن بين العوامل التي أسهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي: التوسع الكبير في الانتاج الزراعي، والاستقرار الداخلي، والالتزام الحكومي القوي وتوافر إطار سياسي وتنظيمي سليم لصالح التنمية، بالاضافة الى الدعم الخارجي الهام الذي جاء مكملا لهذه العوامل.

٦- إن التردي في الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في كثير من أقل البلدان نموا في التسعينات قد تبدى بصورة متزايدة في التدهور الملحوظ في الرفاه الانساني الذي انعكس في انخفاض السعرات الحرارية لقوت السكان، وزيادة الوفيات، ونسبة انتشار الأمراض، وعودة بعض الأمراض الى الظهور من جديد وتفشيها، وانخفاض معدل الالتحاق بالمدارس، وزيادة تهميش أضعف أفراد المجتمع، وغير ذلك من دلائل الضائقة الاجتماعية الحادة، على النحو الوارد بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس.

٧- وعلى وجه الاجمال، ظلت تحيط بأقل البلدان نموا بيئة خارجية صعبة. فعندما دخلت هذه البلدان حقبة التسعينات، وعلى الرغم من حدوث زيادة في صادراتها من السلع المصنوعة، فإن نصيبها من الصادرات والواردات العالمية هبط بأكثر من نسبة الثلاثة أثمان، والثلث، من المستويات المنخفضة أصلاً التي بلغت ٠,٧ في المائة و١ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٠. وعلى الرغم من بذل جهود قوية لتنويع مكونات صادراتها التي تتمثل الى حد كبير في الصادرات السلعية، ما فتئت اقتصادات أقل البلدان نموا تتسم بالضعف ازاء تقلبات وعدم استقرار الأسواق السلعية. كما انخفضت في أوائل التسعينات، المساعدة الانمائية الرسمية التي تعتمد أقل البلدان نموا اعتمادا اساسياً عليها في تمويلها الخارجي، وما فتئت دلائل المستقبل المرتقب بالنسبة للمعونة غير معروفة على وجه التحقيق. ومع أن عددا كبيرا من أقل البلدان نموا اعتمد اطراً تنظيمية وطنية مؤاتية للاستثمار الأجنبي، فإنه لم يجتذب استثمارات أجنبية مباشرة هامة بعد. وعلى الرغم من التدابير التي اتـُخذت للتخفيف من عبء الديون الخارجية، ما فتئ هذا العبء كبيرا بحيث

لا تستطيع كثير من أقل البلدان نموا تحمله، كما أنه يعرض جهودها المبذولة من أجل التكيف والتنمية لخطر حقيقي.

٨- وبعض البلدان النامية شركاء في التنمية هامون لأقل البلدان نموا أيضاً. وقد استفادت البلدان الأخيرة من المساعدة التقنية وبرامج التدريب التي أتاحتها هذه البلدان. وتستحق امكانيات توسيع التعاون الاقتصادي والتقني بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى مزيدا من الاستكشاف والدعم من قبل المجتمع الدولي، لا سيما من حيث الامكانيات الجديدة الناشئة نتيجة للخبرات الدينامية في مجال النمو التي حققها عدد من هذه البلدان النامية. ويمكن البدء بوضع ترتيبات تمويل ثلاثية تسهم فيها البلدان المتقدمة، والمنظمات الدولية ذات الصلة إسهاماً فعالاً كأداة لزيادة امكانية هذا التعاون بين الجنوب والجنوب الى أقصى حد.

٩- واتخذت عدة بلدان من أقل البلدان نموا عددا من التدابير لتشجيع تجارتها مع البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، سعى عدد من أقل البلدان نموا الافريقية، لا سيما غير الساحلية الى انشاء نوع ما من المناطق التجارية الحرة أو الاتحادات الجمركية على المستوى دون الاقليمي. الا أن وضع هذه الترتيبات دون الاقليمية جابه عددا من العقبات التي حدّت من فعاليتها.

١٠- ولذا فالخلاصة هي أن التقدم المطلوب لم يتحقق في معظم أقل البلدان نموا خلال النصف الأول من التسعينات، ومن ثم، لم يتحقق الهدف الاجمالي لبرنامج العمل، ولو أن عددا من أقل البلدان نموا سجل بعض التقدم نتيجة لتنفيذ سياسات مناسبة. وبالإضافة الى ذلك، من المرجح أن يكون للعمليات الجارية المتمثلة في عولمة الاقتصاد وتحريره نتائج كبيرة بالنسبة لتنمية أقل البلدان نموا في المستقبل. فهذه العمليات التي تتيح امكانات كبيرة للنمو والتنمية، تحمل معها أيضا مخاطر عدم الاستقرار والتهميش. اذ لم تحقق أقل البلدان نموا ككل سوى تقدما محدودا في التغلب على الضوائق الهيكلية وأوجه عدم كفاية الأبنية الأساسية، وخطر الديون المحدق، وتشجيع وتنويع قطاعي المؤسسات والتصدير، واجتذاب الاستثمار الأجنبي، وخلق قاعدة تكنولوجية كافية. وفي هذا السياق، سوف يواجه معظم أقل البلدان نموا العولمة والتحرير من بيئة تكتنفها الضوائق والقيود.

ثانيا - عملية اصلاح السياسة العامة

١١- شرع معظم أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة في تنفيذ عملية للتكيف الهيكلي واصلاحات واسعة النطاق، غالبا ضمن اطار متفق عليه دوليا للتكيف الهيكلي والقطاعي. وتمثلت المجالات الهامة لتركيز السياسة العامة في التصدي لصنوف العجز المالي، والعجز في ميزان المدفوعات، وتحسين تعبئة واستخدام الموارد المحلية عن طريق اجراء اصلاحات ضريبية، وتحسين فعالية القطاع العام، واتاحة امكانيات أكبر للقطاع الخاص. كما بدأت أقل البلدان نموا في تنفيذ اصلاحات في مجالات أساسية من مثل السكان والتعليم والصحة والأمن الغذائي والسياسة العامة التجارية.

١٢- ومع ذلك، فهناك بعض الحالات التي تتناقض فيها وتيرة ونطاق هذه الاصلاحات مع ما أُحرز من تقدم محدود. ونجد بوجه خاص في هذا الصدد أنه على الرغم من النجاح في تأمين استقرار اقتصادي كلي قصير الأجل، نشأت أحيانا بعض الحالات التي ظهر أن الاصلاحات لم تساعد فيها على ازالة القيود الهيكلية التي تواجه اقتصادات أقل البلدان نموا، ولم تحسّن قدرتها على التوريد أو تنويع صادراتها. ولذا فلئن كان

من المعترف به أن عملية الاصلاح لا تستطيع، في بعض الأحيان، أن تضمن تحقيق نتائج فورية، فإنه جرى التأكيد على أن جهود أقل البلدان نمواً توفر إطارا يمكن فيه للنمو وللتحول الهيكلي أن يعزز بعضهما البعض، في الأجل الطويل، اذا ما توافرت ظروف أكثر مؤاتاة.

١٣- وتشير تجربة أقل البلدان نمواً الى عدد من العوامل التي حددت نجاح أو عدم نجاح تدابير الاصلاح. ومن أولها الالتزام الحكومي بإجراء الاصلاحات، وملاءمة مضامين السياسة العامة الوطنية، وتنفيذ الاصلاحات، بصورة متتالية، ومستوى الدعم المالي الخارجي المقدَّم تعزيزاً لهذه الجهود الاصلاحية. بيد أن المشاكل الملازمة لتصميم السياسة العامة، لا سيما إهمال الظروف الهيكلية والاعتبارات المتعلقة بالموارد المتاحة قد أخرت زخم الاصلاحات بل وعكست مسار اتجاهه. وشكلت عدم كفاية تعبئة الموارد المحلية والخارجية، بوجه خاص، قيوداً خطيرة على التنمية في أقل البلدان نموا.

١٤- وفاقمت الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية التي جابهها معظم أقل البلدان نمواً، مجموعة محددة من المشاكل البيئية من مثل تدهور الأراضي وانجرافها، والجفاف والتصحر التي تضر بالآفاق المرتقبة لتنميتها. وفاقم هذه المشاكل البيئية في أقل البلدان نمواً عدد من العوامل المعقدة والمترابطة التي تشمل الفقر والضغوط السكانية المرتبطة بالفقر وعمليات انتقال اللاجئين عبر الحدود الناجمة عن كوارث من صنع الانسان أو كوارث طبيعية. وتمثل تطور جدير بالذكر في هذا الصدد في أن أقل البلدان نمواً أظهرت وعياً متزايداً بالمسائل والمشاكل البيئية، وأن دولاً كثيرة منها نفذت سياسات واستراتيجيات وأنشأت آليات مؤسسية للتصدي لها. وينبغي إيلاء أولوية خاصة للحالة الخاصة لأقل البلدان نمواً ولاحتياجاتها. وينبغي تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة بغية دعم وإكمال الجهود التي تبذلها هذه البلدان. وبوجه خاص، هناك حاجة الى موارد مالية جديدة وإضافية من كافة المصادر سواء العامة أو الخاصة، وتكون كافية ويمكن التنبؤ بها على السواء من أجل تنفيذ البرامج والمشاريع الإنمائية السليمة بيئياً. ومع ذلك، يلزم تقديم دعم دولي كافي لتسهيل الانتقال من عمليات الاغاثة الطارئة الى الاصلاح والتنمية، وبوجه خاص، في نطاق الأنشطة التي تنفذ في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وتعزيز بناء القدرات الوطنية اللازمة للمساعدة في الحيلولة دون نشوء الحالات الطارئة والتخفيف منها في المستقبل.

١٥- ومن المشجع أن يُلاحظ في كثير من أقل البلدان نمواً، أن التغيُّرات البعيدة المدى في نظم الحكم التي تتراوح بين إجراء انتخابات حرة وتنفيذ اصلاحات ديمقراطية دستورية تبشر بتوافر امكانات جديدة لإقامة نظم حكم أكثر استنادا الى المشاركة الشعبية وأكثر شفافية. وبوجه عام، فإن أقل البلدان نموا التي حققت انتعاشا في النمو الاقتصادي، كانت هي التي أُحرز فيها تقدم أكبر في تأمين المشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان. وفي عدد من أقل البلدان نمواً، ما فتئت عواقب الكوارث التي يصنعها الإنسان أو الكوارث الأخرى تستنزف الموارد، وتعوِّق التنمية الشاملة الطويلة الأجل. وفي بعض هذه البلدان، أدت النزاعات المسلحة غالباً الى تشريد السكان على نطاق واسع، ونشوء حالات طوارئ غذائية، وانفلات قوى أخرى مزعزعة للاستقرار، وهي ظروف سببت ارتباكاً شديداً للحكومات في مهمتها الانمائية التي تستهدف مجابهة التحديات الاجتماعية - الاقتصادية المطروحة. وبخلاف عدم الاستقرار الذي يسببه وجود عدد كبير من اللاجئين، اضطـُرت بعض أقل البلدان نموا الى فتح أبوابها لهؤلاء اللاجئين بما يترتب على ذلك من متطلبات بعيدة المدى فيما يتعلق بالميزانية، ومن آثار على البيئة، فضلاً عن الاحتياجات من الموارد الأخرى، والمشاكل المتعلقة بالأمن التي تتطلب دعماً دولياً ملموسا عاجلا لتلك البلدان التي تستضيف

اللاجئين. ولذا، فإن أقل البلدان نموا التي تُجري عمليات تحول أساسية سياسية واقتصادية واجتماعية جنبا الى جنب مع عملية دعم السلام والديمقراطية، تحتاج الى دعم المجتمع الدولي.

ثالثا - التطورات في القطاعات المنتجة

١٦- اتسمت الزراعة في معظم أقل البلدان نموا في اوائل التسعينات بتباطؤ نمو الانتاج قياسا الى زيادة السكان، وبمواصلة انخفاض معدل التبادل وفقد الحصص السوقية بالنسبة للسلع الزراعية التقليدية. وهبط الانتاج الزراعي في أقل البلدان نمواً بنسبة ١,١ في المائة سنوياً للفرد أثناء الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣. وجابهت عدة بلدان من أقل البلدان نموا، استمرار رداءة الأداء في هذا القطاع عن طريق استحداث تدابير اصلاحية، لا سيما اصلاح الحوافز السعرية التي تقدم للمنتجين، واصلاح نظم التسويق، وتقديم مدخلات زراعية اساسية. ولئن كانت الوجهة العامة لهذه التدابير قد تمثلت في إزالة الحواجز أمام القطاع الخاص في الزراعة، فإنها لم تستطع توفير خدمات الدعم. وثمة اتجاه يثير قلقاً شديداً في كثير من أقل البلدان نمواً هو زيادة تواتر حدوث الكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية من مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير المدمرة التي تعتبر أهم أسباب انعدام الأمن الغذائي في كثير من أقل البلدان نموا في افريقيا. وقد ازداد هذا الوضع تفاقما بفعل انخفاض انتاج الأغذية ومحدودية القدرة على تعويض النقص من خلال الاستيراد.

١٧- وعلى الرغم من التفاوتات الكبيرة في معدلات نمو الصناعة التحويلية فيما بين أقل البلدان نمواً، فإن أداء قطاع هذه الصناعة ككل، ضعف في السنوات الأخيرة، وظلت الأنشطة التصنيعية غير متنوعة نسبيا، وظل استخدام الطاقات والموارد منخفضاً. وانخفض معدل نمو هذا القطاع الى ١,٤ في المائة سنويا في أوائل التسعينات بعد أن كان يبلغ ٢,١ في المائة سنويا في الثمانينات. ولئن كان نحو ثلث أقل البلدان نمواً حقق نمواً ايجابيا للقيمة المضافة التصنيعية في الثمانينات وأوائل التسعينات، فإن معظم أقل البلدان نمواً شهد ركودا بل وانخفاضا في المنتجات التصنيعية. وواجهت أقل البلدان نموا، التدهور في الأداء التصنيعي عن طريق اجراء عمليات تكيف في السياسات والوسائل الاقتصادية الكلية، واتخاذ تدابير قطاعية لزيادة انتاج الصناعة التحويلية وكفاءتها. وعلى الصعيد القطاعي، أعادت هذه البلدان توجيه هيكل حوافزها، وأجرت تغيُرات في السياسات المؤسسية والترتيبات التنظيمية بغية تحسين بيئة الاقتصاد الكلي لصالح الانتاج الصناعي.

١٨- وبذلت أقل البلدان نموا جهودا كبيرة لتحسين شبكات هياكلها الأساسية الخاصة بالنقل والنقل العابر خلال العقد الماضي. بيد أن القيود المتعلقة بالميزانية التي واجهت هذه البلدان قوضَّت تدريجيا قدرات حكوماتها المالية على إبقاء زخم هذه الجهود. وكانت هذه القيود ملموسة بصفة خاصة في أقل البلدان نمواً غير الساحلية والجزرية، حيث يشكّل عدم كفاية الهياكل الأساسية المادية عقبات رئيسية أمام التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية.

رابعاً - أقل البلدان نمواً غير الساحلية والجزرية

١٩- إن ستة عشر بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ثمانية وأربعين هي بلدان غير ساحلية أيضاً. وما فتئت تكاليف النقل الكبيرة الناجمة عن عيوبها الجغرافية تؤثر، تأثيرا ضارا، الى حد كبير، على أدائها التجاري الدولي وتنميتها الاقتصادية الشاملة. وبغية التخفيف من المشاكل الخاصة التي تواجهها هذه البلدان، اعتمدت البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، بالاضافة الى المجتمع المانح، اطارا شاملا للتعاون في مجال النقل (TD/B/LDC/AC.1/6) يتضمن مجموعة شاملة من التوصيات من أجل اتخاذ اجراءات محددة على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي بغية تحسين كفاءة شبكات النقل العابر. ويؤكد الاطار على ضرورة تقديم المجتمع المانح لدعم مالي وتقني كبير، وهو ما يسلم به هذا المجتمع. وبالإضافة الى ذلك، يدعو الاطار، الأونكتاد واللجان الاقتصادية الاقليمية لأن تلعب دورا قياديا في تعزيز تنفيذ الاجراءات المتفق عليها.

٢٠- وما فتئت أقل البلدان نمواً الجزرية، تواجه مشاكل خاصة ناجمة عن صغر حجمها وعزلتها وبعدها عن المراكز الاقتصادية الرئيسية. وتتسم هذه البلدان بالضعف ازاء عدد من العوامل المعاكسة بما فيها التدهور البيئي، كما أن رداءة اتصال وسائل نقلها الداخلي والخارجي بالأسواق العالمية يزيد من عجزها عن المشاركة بشكل فعال في التجارة العالمية. ويحدد برنامج العمل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية (A/CONF.167/9) الذي اعتُمد في بربادوس في أيار/مايو ١٩٩٤ مجموعة من التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل تخفيف وطأة المشاكل الخاصة التي تواجهها هذه البلدان. ويدعو البرنامج الى زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي من أجل ضمان التنفيذ الفعال لهذه التدابير جنبا الى جنب مع التدابير الوطنية الداعمة للتنمية المستدامة.

خامساً - تنمية الموارد البشرية

٢١- اعتمدت أقل البلدان نمواً سياسات وتدابير وبرامج لمعالجة المشاكل الرئيسية في مجال تنمية الموارد البشرية وتقوم بتنفيذها جميعاً. ومع ذلك، كان توسُّع برامج السكان الوطنية داخل الاطار العام لتنمية الموارد البشرية صعبا لعدد من الأسباب والقيود، من بينها القيود المتعلقة بالتمويل. وأكملت هذه السياسات والتدابير والبرامج جهود قوية لتغيير المواقف، بما في ذلك الاقناع والحملات التي تستند الى أساليب الإعلام التقليدية والعصرية.

٢٢- وعلى الرغم من نشوء صعوبات كبيرة، حقق بعض أقل البلدان نموا بعض النتائج المشجعة، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. ومع ذلك، ما فتئت معدلات الوفيات عالية في كثير من هذه البلدان. وفاقمت هذه الحالة رداءة الظروف المتعلقة بالاصحاح والصحة العامة وعدم توافر مياه الشرب النقية. وأصبح مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب، والأوبئة الاستوائية، والأمراض المتوطنة أسبابا رئيسية للوفاة في السنوات الأخيرة في بعض أقل البلدان نمواً. إذ لا تتوافر لهذه البلدان سوى موارد محدودة لا تكفي لتحقيق مواجهة فعالة لهذه الأمراض المتوطنة الوبائية. وأدت الأزمة الاقتصادية التي تواجهها أقل البلدان نمواً الى زيادة تردي الأحوال الصحية في كثير من البلدان بسبب هبوط مستويات المعيشة، وقلة الخدمات الصحية نتيجة للضغوط المتعلقة بالميزانية، وتضاؤل وجود الأدوية المستوردة وغيرها من الامدادات الطبية. وما فتئت الخدمات التعليمية تتأثر بتدهور الأحوال الاقتصادية، وبوجه خاص، بالقيود المتعلقة بالميزانية. وهناك حاجة الى

الاستثمار في مجال تنمية القدرات البشرية، لا سيما في برامج الصحة والتغذية والتعليم والتدريب والأنشطة السكانية.

٢٣- ولئن كانت النساء يشكلن نصف الموارد البشرية في أقل البلدان نمواً، فلا يزلن يعوّقن بفعل وضعهن الهامشي عن أداء دورهن الكامل في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وعلى الرغم من التدابير التي تُتخذ لتعزيز دورهن في التنمية، لا تزال النساء في أقل البلدان نمواً يتعثرن خلف نظرائهم من الرجال، فضلا عن النساء في البلدان النامية الأخرى، في كافة مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهن يواجهن مشاكل خاصة تتعلق بالتمييز على أساس الجنس، من مثل الحد من فرصهن في الوصول الى الموارد الانتاجية، وتقييد فرص حصولهن على التعليم والتدريب، وسوء وضعهن الصحي، وقلة تمثيلهن في المناصب الاستراتيجية المعنية بصنع القرار، بالاضافة الى ما يتعين عليهن تحمله من تبعات إعالة كبيرة. وبالإضافة الى ذلك، فإن الأسر التي تعولها النساء هي التي تعاني من الفقر المدقع بشكل أكثر حدة. وفضلاً عن ذلك، فإن المواقف السائدة تُجاه قدرات المرأة ودورها الاجتماعي - الاقتصادي السليم، وافتقار النساء أنفسهن للمعرفة بحقوقهن قد نحاهن بعيداً عن المجرى الرئيسي لعملية التنمية. كما كان عدم متابعة القرارات والتوصيات المتفق عليها دولياً الرامية الى النهوض بوضع المرأة سببا رئيسيا أيضا في تردي الوضع السائد.

سادساً - التجارة الخارجية وآثار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي

٢٤- أكد برنامج العمل على ضرورة إسهام كافة البلدان في إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا ومصداقية واستدامة. وأقر بأن نتائج هذه العملية يمكن أن تكون، ضمن جملة أمور، انعكاسا لوزن كل بلد في التجارة العالمية. ومن المشجع أن نشير الى أن أقل البلدان نموا قد أسهمت في هذه العملية من خلال تنفيذ تدابير هامة لتحرير التجارة. كما دعا برنامج العمل الى اتخاذ تدابير داعمة هامة لصالح أقل البلدان نموا في مجالات من مثل إعفاء صادراتها من الرسوم الجمركية، واستثناءها من نظام الحصص والحدود القصوى، واستخدام قواعد منشأ مبسطة ومرنة. وكان التقدم المحرز في تقديم هذا الدعم هاما في عدد من البلدان. ولئن كان عدد من أقل البلدان نموا قد استطاع زيادة صادراته، فإن الوضع التجاري الاجمالي لأقل البلدان نموا قد تدهور، اذا استمر نصيبها من التجارة العالمية في الانخفاض. ولئن كانت عولمة الاقتصاد وتحريره تتيحان فرصاً لأقل البلدان نمواً، فإن هاتين العمليتين تطرحان تحديات كبيرة أيضاً، لا سيما من ناحية زيادة المنافسة العالمية. وعلى الرغم من التحسينات التي حدثت مؤخراً، ظلت حالة الأسواق السلعية العالمية تتسم بالتقلب والكساد، مما أدى الى زيادة تهميش أقل البلدان نمواً، وهو اتجاه ينبغي عكس مساره.

٢٥- ما فتئ الانخفاض البالغ للقدرة التصديرية لمعظم أقل البلدان نمواً يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام نموها، ومصدراً للاعتماد الكبير على المساعدة الانمائية الرسمية في تمويل ما يلزم للتنمية من استثمارات وواردات ودعم تقني. واستمرت الصعوبات قائمة في وجه توسيع الفرص التجارية الخارجية لأقل البلدان نمواً، إذ غدت تدابير تنويع السلع والأسواق صعبة التنفيذ، الأمر الذي يعود بصفة رئيسية الى عدم توافر الاستثمار والتكنولوجيا والمهارات اللازمة لزيادة مستوى الانتاج والكفاءة.

٢٦- ومُنحت أقل البلدان نمواً أفضليات تعريفية خاصة في إطار شتى مخططات نظام الأفضليات المعمم وغيره من الترتيبات التفضيلية. وعقب اختتام جولة أوروغواي، اتخذ عدد من البلدان خطوات من أجل تحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم لصالح أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فإن بعض هذه المخططات

لا يزال يستبعد عددا من المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا (من مثل المنسوجات، والملابس، والسجاجيد، والأحذية، والسلع الجلدية، الخ). ولا تزال هذه البلدان تطبق قواعد منشأ صارمة. ونظرا لأن قدرة كثير من أقل البلدان نموا على استخدام هذه التسهيلات لا تزال مقيَّدة، فإن جزء فقط من الواردات القادمة من هذه البلدان والمشمولة بنظام الأفضليات المعمم هو الذي يلقى معاملة تفضيلية. وهكذا ظل استخدام مخططات نظام الأفضليات المعمم محدوداً، لا سيما من جانب أقل البلدان نمواً في افريقيا.

٢٧- وسيكون لاعتماد الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي نتائج هامة على الآفاق التجارية المرتقبة لأقل البلدان نموا، لا سيما فيما يتعلق بالأفضليات، وقدرة صادرات هذه البلدان على المنافسة. ومن شأن زيادة شفافية الأنظمة التجارية، وخفض الحواجز التجارية، لا سيما تثبيت التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية، وخفض تصاعدية التعريفة الجمركية على النحو المتوخى في ترتيبات مراكش، أن تزيد الفرص المتاحة لأقل البلدان نموا في الأجل الطويل. ومن ناحية أخرى، أُعرب عن القلق مما يمكن أن تعانيه أقل البلدان نمواً بسبب تآكل الهوامش التفضيلية المتعلقة بكثير من صادراتها الى الأسواق الرئيسية، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من فقدان لأنصبتها في أسواق التصدير وفقدان لحصائل صادراتها. وبالإضافة الى ذلك، قد تواجه أقل البلدان نموا المستوردة الصافية للأغذية بفواتير أثمان أعلى لوارداتها، على الأقل في الأجل القصير، نتيجة لعقد الاتفاق بشأن الزراعة. وفي الأجل الطويل، تطرح الوثيقة الختامية تحديين مزدوجين على أقل البلدان نمواً: أولهما تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية من أجل صياغة واستخدام قوانين تنفيذية للمجموعة المعقدة من اتفاقات الجولة، وثانيهما هو بناء القدرات اللازمة لزيادة الفرص التي تترتب على هذه الاتفاقات الى أقصى حد. وفي هذا الصدد، ينبغي تنفيذ أحكام إعلان مراكش والمقررات الوزارية لصالح أقل البلدان نمواً تنفيذا كاملا.

٢٨- أنشأ عدد من البلدان المتقدمة وكالات لتشجيع الواردات، بغية ترويج مزيد من التجارة مع أقل البلدان نمواً. ولعبت هذه الوكالات دورا مساعدا في تقديم خدمات الدعم، وفي العمل كمراكز اتصال لبعثات رجال الأعمال و/أو البعثات التجارية من أقل البلدان نمواً، وفي اجراء بحوث عن السوق، وبث الاعلانات عن منتجات أقل البلدان نمواً.

٢٩- إن التجارة فيما بين أقل البلدان نمواً من ناحية، وبين هذه البلدان والبلدان النامية الأخرى داخل التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية أو الاقليمية من ناحية أخرى لا تزال ضئيلة كنصيب من التجارة العالمية. وعدد قليل فقط من أقل البلدان نموا هو الذي يتلقى حالياً معاملة تفضيلية للصادرات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية على أساس غير قائم على المعاملة بالمثل. وبالاضافة الى ذلك، هناك عدد من العوامل التي تقيّد التجارة دون الاقليمية والاقليمية، من مثل إن معظم البلدان تنتج منتجات متماثلة للتصدير، وأن البنية الأساسية دون الاقليمية للنقل مصممة على نحو يلائم التجارة مع البلدان المتقدمة، والتدرج في خفض التعريفة الجمركية محدود بسبب مقتضيات الايرادات الضرائبية للبلدان المانحة للأفضليات، كما أن الدعم الدولي لا يزال محدودا.

سابعاً - التمويل الخارجي

٣٠- لوحظ مع القلق أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال هي أهم مصدر وحيد للتمويل الخارجي لأقل البلدان نموا. ومع الإشادة بتحسين أداء المعونة من قبل بعض المانحين، لوحظ في الوقت نفسه أن الأداء الإجمالي للمانحين فيما يتعلق بالمعونة قد قصر عن الوفاء بالالتزامات المبينة في برنامج العمل. فقد انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية (المدفوعات الفعلية) من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، ومن الوكالات المتعددة الأطراف التي تمولها هذه البلدان بصفة رئيسية، إلى أقل البلدان نموا انخفاضا حادا في ١٩٩٣. ومن حيث القيم المطلقة، هبطت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بما يبلغ ١,٥ بليون دولار. وتعود قرابة بليون دولار منها إلى الهبوط في تدفقات المعونة المتعددة الأطراف المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. ويثير هذا التطور بالغ القلق نظرا للدور الهام للتمويل المتعدد الأطراف في تلبية الاحتياجات المالية لهذه البلدان، وعدم التيقن الذي يكتنف الصورة المرتقبة للموارد من بعض المؤسسات المالية الرئيسية المتعددة الأطراف ومن البرامج القائمة على أساس المنح. وقد انخفضت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية/إلى الناتج الوطني الاجمالي بالنسبة للمانحين من بلدان لجنة المساعدة الانمائية ككل إلى ٠,٠٨ في المائة في ١٩٩٣، مقابل ٠,٠٩ في المائة في ١٩٩٠. وفضلا عن ذلك، يتعين النظر إلى هذا النقص على ضوء قائمة الأهداف والتعهدات المتفق عليها فيما يتعلق بالمعونة و/أو الالتزامات المبينة في الفقرة ٢٣ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا التي تدعو إلى تحقيق زيادة هامة وأساسية في الموارد المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتشمل، ضمن جملة أمور، هدفي ٠,١٥ في المائة و٠,٢٠ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي للمانحين كمساعدة إنمائية رسمية.

٣١- وقام المانحون بتعديل وتحسين سياساتهم في مجال طرائق تقديم المعونة، ويعتبر معظم المانحين من بلدان لجنة المساعدة الانمائية عنصر المنح أساسا لتقديم معونتهم الآن لدى تنفيذ برامجهم المخصصة لأقل البلدان نموا، وقد أدى هذا إلى زيادة أخرى في عنصر المنح في المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية (تراوح متوسطها حول ٩٧ في المائة في عام ١٩٩٣). ومعظم التمويل المتعدد الأطراف المقدم لأقل البلدان نموا، يتم أيضا بشروط تساهلية إلى حد كبير. ويشكل التمويل المتعدد الأطراف مكملا هاما للمساعدة الانمائية الرسمية الثنائية المقدمة لأقل البلدان نموا، ومن الضروري بصفة أساسية، توسيع قاعدة هذا التمويل المتعدد الأطراف توسيعا كافيا. وينبغي مواصلة الجهود الدولية لتعبئة الموارد التي تقدم إلى أقل البلدان نموا التي تقوم بتنفيذ برامج للتكيف الهيكلي من مثل عمليات برنامج البنك الدولي الخاص بالمساعدة الذي أدى في بعض الحالات إلى إحراز تقدم محدود.

ثامنا - الدين الخارجي وتدابير تخفيف عبئه

٣٢- لا يزال الدين الخارجي وأعباء خدمته يشكلان عبئاً مرهقاً على كاهل أغلب أقل البلدان نموا. ويستدل من المعلومات المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - ولجنة المساعدة الانمائية على أن مجموع ديون أقل البلدان نموا بلغ ١٢٧ مليار دولار في عام ١٩٩٣، وهي نسبة تمثل ٧٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان مجتمعة. وتبين أنه بالنسبة لنصف هذه البلدان، يعتبر الدين الخارجي مساوياً لناتجها المحلي الاجمالي أو متجاوزاً له. وتجد الصعوبات التي يواجهها كثير من أقل البلدان نموا في الوفاء بالتزاماته الخارجية في إطار الحالة الاقتصادية الحرجة حاليا وسوء أدائه التصديري انعكاساً لها في التدني النسبي لمستويات خدمة ديونها فيما يتعلق بالمدفوعات المقرر تسديدها. وقد زاد نصيب الديون المتعددة الأطراف من مجموع الديون الطويلة الأجل، بالاضافة إلى خدمة الديون، زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. ولذا شكلت الديون المتعددة الأطراف في ١٩٩٣ زهاء ٣٦ في المائة من مجموع الديون المستحقة

على أقل البلدان نموا مقابل نسبة ٢٧ في المائة في عام ١٩٨٤. بل إن النصيب المماثل من مجموع خدمة الديون أثناء الفترة ذاتها زاد أكثر من ذلك من أقل من ٣٠ في المائة إلى زهاء ٥٠ في المائة. وتعكس هذه الزيادة جزئيا "ترتيب المقرض الأخير الذي تمارسه المؤسسات المالية الدولية، وحقيقة أن عددا متزايدا من الدائنين الثنائيين يتنازل عن كثير من مطالباته المتعلقة بالمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. كما تحول من الاقراض الائتماني إلى المنح. ولم توفر التدابير المتخذة للتخفيف من أعباء الديون بشكل كامل بعد، حلا فعالا ودائما لهذه المشكلة على الرغم من اتخاذ تدابير هامة للتخفيف من أعباء الديون تستهدف خفض التزامات الرصيد الدائن والتزامات خدمة الديون. وقد قام نادي باريس، بوجه خاص، عقب اعتماد شروط تورنتو في عام ١٩٨٨ (وشروط تورنتو المعززة في عام ١٩٩١) التي استفاد منها ١٩ بلدا من أقل البلدان نموا، بتحسين معاملة أفقر البلدان فيما يتعلق بالديون من خلال اعتماد "شروط نابولي" في عام ١٩٩٤. ولعل هذه الشروط تمثل خطوة للأمام بالنسبة لأقل البلدان نموا، ولكنها لا يمكن أن تكون كافية في حد ذاتها لحل مشكلة ديونها الخارجية، وقد استفادت ثمانية بلدان من أقل البلدان نموا فعليا من هذه الأحكام التي تتيح، على نحو ملحوظ، امكانيات لخفض الديون المستحقة على أفقر البلدان وأكثرها مديونية بنسبة تتراوح بين ٥٠ و٦٧ في المائة.

تاسعا - ترتيبات تنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده

ألف- المستوى الوطني

٣٣- على الصعيد الوطني، تمت في أوائل التسعينات زيادة توطيد ترتيبات استعراض البرنامج، بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة برعاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والأفرقة الاستشارية وأفرقة المساعدة في البنك الدولي، وقد انضمت بلدان اضافية إلى هذه العملية أو انضمت إليها مجددا، وأصبحت الاجتماعات تعقد بتواتر أكبر وعلى أساس أكثر انتظاما. واعتبرت عملية الاستعراض القطري المعزز الأداة الرئيسية للحوار بشأن السياسة العامة، ومن أجل تنسيق جهود الشركاء الانمائيين في مجال المعونة، مع البرامج الانمائية لأقل البلدان نموا، بالاضافة إلى تعبئة الموارد اللازمة من أجل تنفيذ البرامج. وفي المجموع، نظم أكثر من ٦٠ اجتماعا لأفرقة استشارية وأفرقة مساعدة واجتماعات مائدة مستديرة أو اجتماعات مماثلة منذ اعتماد برنامج العمل وحتى أوائل عام ١٩٩٥. ومع أن النتائج من حيث تعبئة الموارد، كانت متفاوتة فيما بين البلدان، فإن لهذه الاجتماعات، بدون شك، دوراً يمكن أن تلعبه في تحسين تدفقات المعونة إلى أقل البلدان نموا وفي تنسيق المعونة. وتمثل جانب هام من جوانب عملية الاستعراض القطري في السنوات الأخيرة في محاولة ربط هذه الترتيبات ربطا أكثر توثقاً بصنع وبرمجة السياسة العامة الوطنية.

باء - المستوى الاقليمي

٣٤- وعلى المستوى الاقليمي، دعا برنامج العمل إلى رصد التقدم المحرز في مجال التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى، لا سيما البلدان الكائنة في نفس المنطقة. كما دعا إلى عقد اجتماعات تتألف من مجموعات تعمل كل منها من أجل تحسين وتعزيز ترتيبات التعاون القائمة على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي. وكجزء من أعمالها الجارية، تواصل لجان الأمم المتحدة الاقليمية متابعة ورصد تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا في المناطق الخاصة بكل منها. وقد أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هيئة خاصة تعنى بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا النظر في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في أقل البلدان نموا في أفريقيا في الاجتماعات السنوية للجنة. إلا أنه نتيجة للقيود على الموارد في الأمم المتحدة، لم تبدأ عملية عقد الاجتماعات التي تتألف من مجموعات مستقلة.

جيم - المستوى العالمي

٣٥- وعلى المستوى العالمي، تقع على عاتق الأونكتاد مسؤولية كونه مركز تنسيق لرصد برنامج العمل ومتابعته واستعراض تنفيذه. وبالاضافة إلى قيام مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، بشكل منتظم، بمتابعة ورصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على المستوى العالمي، بذلت الجهود لتشجيع تحقيق التعبئة والتنسيق الكاملين في جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها بغرض تنفيذ ومتابعة برنامج العمل. ومع ذلك، لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود. وظلت آحاد الوكالات تطور وتنفذ برامج المساعدة لصالح أقل البلدان نموا، وتتابع دعمها لتلك البلدان، وتوفد إليها البعثات الاستشارية في مجال السياسات العامة. وتدعو الحاجة إلى تقديم تقارير منتظمة عن رصد التقدم الذي تحرزه مختلف الوكالات.

توصيـــات

٣٦- تستند هذه التوصيات إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا الذي عرض آنفا، كما تستند إلى المعلومات الواردة في تقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩٥، والتوصيات التي قدمتها أفرقة الخبراء التي شكلتها أمانة الأونكتاد كجزء من الأعمال التحضيرية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل. وتشمل هذه التوصيات عددا من المجالات الرئيسية التي تهم أقل البلدان نموا.

أولا - التحديات الرئيسية

٣٧- تتمثل التحديات التي تواجه أقل البلدان نموا في النصف الثاني من التسعينات في عكس اتجاه التردي في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين والتحول الهيكلي، وتجنب تزايد تهميش هذه البلدان في الاقتصاد الدولي. وسيلزم لذلك تعزيز الالتزام على صعيد السياسة العامة من قبل حكومات أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي على السواء من أجل مواجهة هذه التحديات. ويجب أن تسعى أقل البلدان نموا، عند تنفيذ السياسات المحلية، إلى التركيز على اعتماد تدابير ترمي إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي والمحافظة عليه، وتعزيز نمو الصادرات وتنويعها، وتعزيز بيئة مؤاتية لاستثمارات القطاع الخاص والمشاريع القائمة على روح المبادرة، وتعزيز تنمية الموارد البشرية، ومواصلة تنفيذ برامج السكان والبرامج الانمائية مع توفير الاحترام الكامل لمختلف الديانات والقيم الأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعب كل بلد، والالتزام بحقوق الإنسان الأساسية المعترف بها من قبل المجتمع الدولي والتي تحقق

التوازن الأمثل من خلال تحقيق ترابط بين سكان هذه البلدان وقاعدة مواردها الطبيعية، والبيئة المحيطة بها، مع أخذ المقتضيات الاقتصادية في الحسبان، وتعزيز الهياكل الأساسية، وتشجيع حسن الادارة على النحو الوارد في برنامج العمل، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في عملية التنمية، وضمان الاستخدام الكامل للموارد البشرية جنبا إلى جنب مع إشاعة الديمقراطية وتشجيع حسن الادارة، ومراعاة قواعد القانون، والحل السلمي لأية نزاعات مدنية أينما تنشأ. وتُبين أدناه الخطوط العامة لإطار سياسة اقتصادية محلية تفضي إلى مواجهة التحديات التي تجابه أقل البلدان نموا.

ثانيا - إطار السياسة الاقتصادية

٣٨- (أ) إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يتطلب ترشيد الإنفاق العام وادارته بشكل سليم، والتخطيط السليم للنمو النقدي والمحافظة على أسعار صرف مناسبة لضمان تحقيق توازن خارجي مستدام.

(ب) من الضروري اعتماد سياسات ترمي إلى زيادة حصائل الصادرات، تشمل أسعار صرف مناسبة، وإجراء اصلاحات في السياسة التجارية لعكس مسار الانخفاض في نصيب أقل البلدان نموا من التجارة العالمية، وتنويع تكوين هيكل صادراتها وتحسين قدرتها على الاستفادة من الفرص الناشئة عن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي؛

(ج) ويستتبع هذا تعزيز السياسات والتدابير القائمة من أجل تشجيع ودعم القطاع الخاص واستكمال أنشطته باستثمارات عامة، بما في ذلك تقديم حوافز تستند إلى متطلبات السياسة العامة، أو اعتماد سياسات وتدابير جديدة، حيثما يلزم ذلك؛

(د) تستحق امكانيات تحقيق التعاون الاقتصادي والتقني بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى مزيدا من البحث. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أقل البلدان نموا على تعزيز روابطها التجارية، وأن يتخذ التدابير المناسبة لدعم هذه الروابط التجارية، لا سيما التجارة دون الاقليمية والاقليمية. ويمكن تعزيز هذه التجارة من خلال تحديد مجالات التكامل في الهياكل الانتاجية بين البلدان، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية من أجل تنفيذ الترتيبات التجارية دون الاقليمية، وإقامة شبكات دون اقليمية للمعلومات التجارية، وإشراك القطاع الخاص على نحو أوثق في عملية التكامل. وهناك مكاسب يمكن لأقل البلدان نموا أن تجنيها بمشاركتها في النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وينبغي تشجيع أقل البلدان نموا على الانضمام إلى هذا النظام، ومنحها المساعدة التقنية المناسبة لتمكينها من الاستفادة منه على نحو كامل. وينبغي لأقل البلدان نموا أن تعزز التعاون دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي بغية الاستفادة من وفورات الحجم الكبير واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكثر سهولة من البلدان المتقدمة، ومن البلدان النامية الأخرى. وينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتعزيز التعاون الثلاثي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بالاضافة إلى المشاريع المشتركة بين الجنوب والجنوب؛ واستخدام الاستثمارات المخصصة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، في أقل البلدان نمواً؛

(هـ) إن نمو قطاع دينامي للمشاريع الخاصة يتطلب وجود إطار اقتصادي ومالي وقانوني مناسب. والسمات الأساسية لهذا الإطار هي: انتهاج سياسات عامة مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وسياسات ضريبية ونقدية وتجارية تكفل توفر حوافز كافية للاستثمار، ونظام قانوني يكفل حماية حقوق الملكية والعقود

التجارية. وهذه السمات ضرورية أيضا من أجل اجتذاب التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة واستثمارات الحافظة؛

(و) لا بد من تعزيز تنمية الموارد البشرية إذا ما أريد لأقل البلدان نموا أن تزيد انتاجيتها وانتاجها وأن تحسن مستويات المعيشة فيها. وينبغي لحكومات هذه البلدان، بدعم من المجتمع الدولي، أن تكثف جهودها من أجل الارتقاء بالتعليم ومستويات التدريب، وتشجيع التعلم مدى الحياة، وتحسين الحالة الصحية للسكان، وتعزيز مركز المرأة من خلال تنفيذ سياسات مناسبة وفقا لأحكام المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

(ز) لتمكين المرأة في أقل البلدان نموا من القيام بدورها على نحو كامل في عملية التنمية، ينبغي تركيز الجهود على إجراء اصلاحات قانونية وادارية لإتاحة الفرصة كاملة للمرأة للوصول إلى الموارد الاقتصادية وعلى أساس مساو للرجل، بما في ذلك حصولها على حق الوراثة وامتلاك الأراضي وغيرها من الممتلكات، وحصولها على الائتمان، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات المناسبة، واشراك المرأة بشكل مباشر في التخطيط وصنع القرار وتنفيذ وتطوير السياسات والبرامج والمشاريع الاقتصادية الكلية والاجتماعية. وينبغي اعتماد مبادرات خاصة ومخططات جديدة مبتكرة تستهدف زيادة امكانيات حصول المرأة على الائتمانات والتدريب والمعلومات المتعلقة بقنوات التسويق وغير ذلك من خدمات الدعم للتخفيف من العبء الملقى على كاهلها في الدور الذي تقوم به كأم وربة بيت؛

(ح) ينبغي أن تكون استراتيجيات السياسة الاقتصادية التي تعتمدها أقل البلدان نموا متسقة مع الحاجة إلى القضاء على مستويات الفقر المزمن التي تعاني منها هذه البلدان، ولا سيما من خلال تعزيز تنمية القطاع الخاص، وروح المبادرة، عن طريق ضمان وصول جميع الناس إلى الموارد الانتاجية، واستفادتهم من توافر بيئة سياسية وتنظيمية تعزز قدراتهم الاجمالية، وتمكنهم من الاستفادة من زيادة فرص العمالة والفرص الاقتصادية؛

(ط) إن حكومات أقل البلدان نموا تحاول تنفيذ اصلاحات تكيف هيكلي شاملة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وكثيرا ما تواجه في محاولاتها هذه، قيودا ادارية ومالية شديدة. والكثير من هذه القيود هي قيود هيكلية راسخة إلى حد يتعذر معه إيجاد حلول لها على المدى القصير. وبالتالي فإن اصلاحات التكيف الهيكلي الناجحة تتطلب التزاما حكوميا بالاصلاح وامكانية للتنفيذ في الأجل المتوسط والطويل؛

(ي) للتأكد من أن برامج التكيف الهيكلي تتضمن أهدافا للتنمية الاجتماعية، وخاصة، للقضاء على الفقر، وتوليد فرص العمل المنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي، ينبغي لحكومات أقل البلدان نموا، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى، أن تقوم بما يلي:

'١' حماية البرامج الاجتماعية الأساسية وعدم إجراء تخفيضات في الميزانية تمس النفقات الاجتماعية، ولا سيما تلك التي تؤثر على قطاعات المجتمع الفقيرة والضعيفة؛

'٢' استعراض أثر برامج التكيف الهيكلي على التنمية الاجتماعية عن طريق إجراء عملية تقييم لأثرها على المجتمع ولمدى مراعاتها للجنسين، وعن طريق استخدام وسائل أخرى مناسبة، ووضع سياسات للحد من آثارها السلبية وزيادة آثارها الايجابية؛

'٣' زيادة تعزيز السياسات التي تمكن المؤسسات الصغيرة والتعاونيات وغيرها من أشكال المؤسسات البالغة الصغر من تنمية قدراتها على توليد الدخل وخلق فرص العمل.

(ك) من المستحسن الاتفاق بين الشركاء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية المهتمة على تنفيذ التزام متبادل بتخصيص نسبة يبلغ متوسطها ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية على التوالي للبرامج الاجتماعية الأساسية. وفي هذا السياق، يرحب باقتراح حكومة النرويج استضافة اجتماع يعقد في عام ١٩٩٦ بين البلدان المهتمة وممثلي المؤسسات الدولية ذات الصلة بغية النظر في كيفية تنفيذ مبادرة الـ ٢٠/٢٠ هذه من الناحية العملية؛

(ل) إن التزام أقل البلدان نموا، والمساعدة المقدمة من جانب المجتمع الدولي، مكونان أساسيان من مكونات نجاح برامج التكيف الهيكلي. وبدون هذا الدعم، سيتعرض للخطر، تحقيق الأهداف الطويلة الأجل، واستمرار تنفيذ برامج الاصلاح. ولذا فمن الأساسي في هذا الصدد، أن يقطع المجتمع الدولي على نفسه، التزامات مجددة، على النحو المحدد في برنامج عمل باريس، وفي الصكوك ذات الصلة الأخرى، من أجل دعم جهود أقل البلدان نموا عن طريق تقديم موارد كافية لها.

ثالثا - التجارة الخارجية والاستثمار

٣٩- إن طاقة التصدير المنخفضة للغاية لأقل البلدان نمواً، والمستوى المنخفض للغاية لحصائلها من التصدير، بالإضافة إلى تقلبات هذه الحصائل وما يترتب على ذلك من قيود شديدة على طاقتها على الاستيراد، تمثل القيود الهيكلية الرئيسية لتجارة أقل البلدان نمواً من البلدان النامية. ويزداد هذا الموقف حدة في حالة أقل البلدان نموا، من البلدان غير الساحلية والجزرية، حيث يزيد من إعاقة تجارتها الخارجية تكاليف النقل العالية.

٤٠- إن الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك زيادة المساعدة التقنية كما هو متوخى في قرار مراكش الوزاري بشأن التدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً، والمكملة بدعم مالي ملائم، يمكن أن تساعد أقل البلدان نمواً في جهودها لزيادة حصائلها من التصدير من خلال زيادة إنتاجها في كل من القطاع التقليدي والحديث للاقتصاد، من خلال تنويع هيكل السلع الأساسية وأسواق التصدير، ومن ثم ستساعد على الحصول على أسعار أفضل لصادراتها من السلع الأساسية. إن ذلك من شأنه أيضاً أن يساعد أقل البلدان نمواً على تخفيف الآثار المعاكسة لتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي وعلى الاندماج على نحو أفضل في النظام التجاري الدولي. ولوحظت أيضاً مصلحة أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بفكرة النظر في إنشاء شبكة أمان" لمساعدتها على التغلب على هذه الآثار على المديين الفوري والقصير. إن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأحكام الخاصة بتوفير معاملة تفاضلية وأكثر مواتاة، والقرار بشأن التدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً، يوفران الإطار المؤسسي لهذه الأمور.

ألف

٤١- إن جميع أحكام الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي ينبغي أن تطبق على نحو فعال. وفي هذا الصدد ينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة، حسب الاقتضاء، تتسق مع الوثيقة الختامية لتنفيذ إعلان مراكش فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، تنفيذاً كاملاً وسريعاً، وكذلك فيما يتعلق بالقرار الوزاري بشأن التدابير لصالح أقل البلدان نمواً، وتنفيذ القرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السالبة المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية، بغية تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع الأخذ في الاعتبار آثار تحرير التجارة، وقدرات أقل البلدان نمواً الضعيفة نسبياً على المشاركة في سوق عالمية للسلع والخدمات متزايدة التنافس.

٤٢- وسيتم النظر في مواصلة تحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم والمخططات الأخرى المتعلقة بالمنتجات التي لها أهمية تصديرية خاصة لأقل البلدان نمواً، مثل المنتجات الزراعية والأسماك ومنتجات الأسماك والجلود والأحذية والمنسوجات والملابس، من خلال توسيع شمول المنتجات وتخفيض التعقيدات الإجرائية وتلافي التغييرات المتكررة في المخططات، حيثما أمكن. وينبغي أيضاً النظر في تخفيض التصاعد التعريفي تخفيضاً ملموساً.

٤٣- إن القواعد الموضوعة في الاتفاقات والصكوك المختلفة والأحكام الانتقالية لجولة أوروغواي، بما في ذلك القواعد المتعلقة بمكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والضمانات وقواعد المنشأ، ينبغي أن تطبق على نحو مرن وداعم لأقل البلدان نمواً.

٤٤- وفيما يتعلق بالمنسوجات والملابس، ينبغي النظر، قدر الإمكان، في السماح بتحقيق زيادات جدية في إمكانات وصول الصادرات التي ترد من أقل البلدان نمواً.

٤٥- وفي مجال الخدمات، ينبغي توجيه الجهود نحو بناء وتعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية لقطاعات الخدمات المحلية الضعيفة لأقل البلدان نمواً. ويمكن تعزيز مشاركتها في التجارة في الخدمات من خلال التطبيق الفعال للمادة الرابعة للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، مع إيلاء أولوية خاصة لأقل البلدان نمواً، وفضلاً عن ذلك، ينبغي استكشاف سبل تسهيل وصول أقل البلدان نمواً إلى تكنولوجيا وشبكات المعلومات وقنوات التوزيع، وتسهيل وصول موردي الخدمات في أقل البلدان نمواً إلى المعلومات من خلال نقاط الاتصال التي ستنشأ وفقا للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ولوحظ أن حركة انتقال العمال لتوفير الخدمات إلى بلدان أخرى هو أحد المجالات ذات الأهمية لأقل البلدان نمواً.

٤٦- وينبغي مراعاة ألا تؤدي القوانين واللوائح المحلية للبلدان المستوردة في ميادين مثل العمل والبيئة إلى تقييد فرص التصدير لدى أقل البلدان نمواً على نحو يتنافى مع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي.

٤٧- وينبغي للبلدان موطن الاستثمارات الأجنبية أن تشجع الاستثمار في أقل البلدان نمواً من خلال اتخاذ إجراءات داعمة ملائمة.

٤٨- وينبغي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب على المستويين دون الإقليمي والإقليمي لدعم التجارة الإقليمية ودون الإقليمية من خلال قيام البلدان المجاورة بتوفير فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق المجاورة. وينبغي اتخاذ الإجراءات الملائمة لتنشيط ودعم وتعزيز المبادرات التجارية لأقل البلدان نمواً في التجمعات دون الإقليمية والإقليمية. وينبغي دعم جهود أقل البلدان نمواً لتنويع صادراتها كيما تكون آفاقها التجارية أكثر قدرة على البقاء. وهذا التعاون يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في تكميل الإجراءات التي يتخذها أقل البلدان نمواً وشركاؤها التجاريون لجذب الاستثمار الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تتخذ إجراءات كيما تمنح البلدان النامية وصولاً تفضيلياً لصادرات أقل البلدان نمواً على أساس عدم المعاملة بالمثل بموجب النظام الشامل للأفضليات التجارية، وكذلك لزيادة مواردها، حسب الاقتضاء، لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية. وينبغي للبلدان النامية أن تدخل، ضمن أمور أخرى، مخططات تفضيلية لصالح أقل البلدان نمواً، بموجب النظام الشامل للأفضليات التجارية.

باء

٤٩- ينبغي إعادة تركيز المساعدة التقنية وتكثيفها عند الاقتضاء لمساعدة أقل البلدان نمواً على التكيف للبيئة التجارية الجديدة التي نشأت مع اختتام جولة أوروغواي، والاستفادة منها. وهناك حاجة إلى جهود مشتركة من قبل المانحين والمنظمات الدولية وأقل البلدان نمواً نفسها لتنفيذ الالتزامات المبرمة ولزيادة الفرص المنبثقة عن اتفاقات جولة أوروغواي إلى أقصى حد. وينبغي أن تشمل المجالات الرئيسية للمساعدة التقنية في هذا الصدد ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للامتثال للالتزامات الجديدة الناشئة عن العضوية في منظمة التجارة العالمية أو لمساعدة أقل البلدان نمواً على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفضلا عن صياغة وتنفيذ السياسة التجارية المقبلة؛

(ب) تنمية وتعزيز قدرات العرض فيما يتعلق بالسلع والخدمات القابلة للتداول، والقدرة التنافسية للمشاريع؛

(ج) تحسين البيئة التجارية للاقتصادات الجزئية وتوسيع استخدام تكنولوجيات الاتصالات الجديدة في خدمة التجارة من خلال برنامج الأونكتاد لدعم الكفاءة في التجارة؛

(د) تعزيز القدرة على الاستفادة الكاملة من مخططات نظام الأفضليات المعمم؛

(هـ) دعم تنويع السلع الأساسية وجهود التسويق؛

(و) توسيع فرص أقل البلدان نمواً في التجارة والاستثمار، لا سيما، من خلال تتعيين الفرص التجارية الجديدة التي يمكن أن تنفذها البلدان المتقدمة وغيرها من خلال أمور منها وكالات تعزيز الواردات، وتنمية بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي، ومن خلال تقديم المشورة والدعم التقني.

٥٠- وتحقيقاً لهذه الأهداف، من الأساسي إزالة الازدواج وتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية ذات الصلة، لا سيما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات، من أجل المحافظة على الموارد النادرة والاستفادة الكاملة من التآزرات القائمة والمحتملة فيما بين هذه المنظمات. ومن بين التدابير التي ينبغي النظر فيها، إنشاء صندوق للمساعدة التقنية تقوم بإدارته منظمة التجارة العالمية لمساعدة أقل البلدان نمواً على الاشتراك بنشاط في منظمة التجارة العالمية.

رابعاً - التمويل الخارجي

٥١- من المرجح أن يستمر الاعتماد المفرط لأقل البلدان نمواً على المساعدة الإنمائية الرسمية خلال باقي العقد الحالي وما بعده. أما القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسات العامة التي يواجهها المجتمع الدولي في هذا الصدد في ظل المناخ الحالي الذي يتسم بقيود على الميزانيات وندرة المساعدة الإنمائية الرسمية فهي كما يلي: (أ) كيف يمكن تحسين مخصصات المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛ (ب) كيف يمكن تعزيز نوعية وفاعلية المساعدة المقدمة إلى هذه البلدان. وينبغي للمانحين أن ينفذوا بسرعة قائمة أهداف المعونة و/أو الالتزامات المتفق عليها على نحو ما هو منصوص عليه في الفقرة ٢٣ من برنامج العمل والوفاء بالتزاماتهم بزيادة المستوى الكلي للدعم الخارجي لأقل البلدان نمواً زيادة كبيرة وأساسية، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتزايدة لهذه البلدان، فضلاً عن متطلبات البلدان الجديدة التي أدرجت في قائمة أقل البلدان نمواً في أعقاب مؤتمر باريس. وينبغي أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار، بصيغتها المعتمدة، الأحكام المختلفة للقرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة في السنوات الأخيرة، وكذلك شتى الأحكام ذات الصلة التي اعتمدت مؤخراً في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، لا سيما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

٥٢- ونظراً لتزايد القدرات على المساعدة في عدد من البلدان النامية عبر السنوات القليلة الأخيرة، ينبغي دعوتها للانضمام إلى البلدان المانحة التقليدية لتوفير المساعدة إلى أقل البلدان نمواً.

٥٣- ويمكن إبراز التدابير والإجراءات التالية من جانب المانحين:

(أ) تدابير محددة لإدراج قائمة أهداف المعونة و/أو الالتزامات المتفق عليها على نحو ما هو منصوص عليه في الفقرة ٢٣ من برنامج العمل على نحو أكثر وضوحا في استراتيجيات المعونة الوطنية وفي آليات تخطيط الميزانية لدى المانحين؛

(ب) تأمين تمويل كاف من قبل المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف التي تعتبر المصادر الرئيسية للتمويل لأقل البلدان نمواً. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية والشبابيك الميسرة الشروط في مصارف التنمية الإقليمية، وغيرهما من البرامج المتعددة الأطراف القائمة على المنح. ومطلوب أيضاً من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة استكشاف إمكانية الاستفادة من مصادر تمويل جديدة للمساعدة على دعم جهود التنمية في أقل البلدان نموا؛

(ج) دعم الجهود الإنمائية للأمم المتحدة من خلال زيادة موارد الأنشطة التنفيذية زيادة كبيرة على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، على نحو ما هو منصوص عليه في قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و١٦٢/٤٨، مع إيلاء اعتبار خاص للاحتياجات الخاصة

لأقل البلدان نمواً على نحو ما جرى التأكيد عليه في برامج عمل المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة التي نظمت منذ عام ١٩٩٠؛

(د) الاستمرار في إيلاء أولوية عالية لأقل البلدان نمواً في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها جميع الهيئات في منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، مع الأخذ في الاعتبار المقرر ٢٣/٩٥ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ينص على أنه ينبغي تخصيص ٦٠ في المائة من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترتيباته البرنامجية المقبلة لأقل البلدان نمواً؛

(هـ) الاستمرار في توفير دعم مالي لبرامج التكيف في أقل البلدان نمواً في الوقت المناسب وبشروط مكيفة للاحتياجات والظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً، وتوفير تمويل خارجي كاف لتنمية القطاع الإنتاجي وتنويعه، فضلاً عن توفير دعم إضافي للبرامج المتعلقة باستئصال الفقر وحفظ البيئة والبرامج الاجتماعية؛

(و) ينبغي رفع مستوى المساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وإيلاء أولوية لنقل المهارات، بغية تنمية القدرات الوطنية؛

(ز) ضمان الإبقاء على الشفافية والمساءلة المتبادلتين في إدارة موارد المعونة بواسطة الموظفين المعنيين بالمعونة في البلدان والمنظمات المانحة والمديرين في البلدان المتلقية، فضلاً عن ضمان الدعم النشط من جانب البلدان والمنظمات المانحة لتعزيز ملكية البلدان المتلقية لبرامج التنمية؛

(ح) وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم التدابير التي تتخذها أقل البلدان نمواً من أجل استئصال الفقر. وينبغي إتاحة موارد متزايدة من جميع المصادر الممكنة، العامة والخاصة، في هذا الصدد.

خامسا - الدين الخارجي

٥٤- يواجه كثير من أقل البلدان نمواً مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالدين ويعتبر أكثر من نصفها في حالة عجز عن سداد الدين. إن مشكلة الدين الخطيرة التي تواجه أقل البلدان نمواً تتطلب جهوداً معززة على صعيد الاستراتيجية الدولية للدين. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية تدابير ملموسة لتخفيف عبء الديون وزيادة التمويل التساهلي دعما لتدابير السياسات العامة الاقتصادية الملائمة، وهو أمر جوهري لإنعاش النمو والتنمية. وينبغي لأقل البلدان نمواً التي تعاني من محنة الديون أن تستفيد من مخططات سخية لتخفيف أعباء الديون.

ألف - الدين الثنائي الرسمي

٥٥- (أ) ينبغي لجميع المانحين الذين لم ينفذوا بعد قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (دإ - ٩) أن يسارعوا بتنفيذه من خلال إلغاء دين المساعدة الإنمائية الرسمية أو توفير تخفيف معادل له كمسألة ذات أولوية وعلى نحو يحسن من صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلد المتلقي. وينبغي للدائنين الذين

ما زالوا يطالبون بهذه المستحقات، بمن في ذلك الدائنون من غير أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن يتخذوا تدابير مماثلة؛

(ب) ينبغي اعتماد تدابير لتخفيض الدين الثنائي لأقل البلدان نمواً، لا سيما بلدان أفريقيا، تخفيضاً كبيراً في أقرب وقت ممكن؛

(ج) إن الدائنين من نادي باريس مدعوون لمواصلة تنفيذ المعاملة التساهلية للغاية بموجب شروط نابولي، على نحو سريع ومرن؛

(د) كما أن الدائنين الآخرين من غير أعضاء نادي باريس مدعوون لاتخاذ تدابير مماثلة لتخفيف عبء الدين لأقل البلدان نمواً التي تعاني من محنة الدين، بما في ذلك وضع برامج خاصة لتخفيض الدين وآليات لتخفيف عبء الدين.

باء - الدين المتعدد الأطراف

٥٦- لمعالجة مشاكل الدين المتعدد الأطراف لأقل البلدان نمواً، فإن مؤسسات بريتوون وودز مطالبة بوضع نهج شامل لمساعدة البلدان التي تعاني من مشاكل الدين المتعدد الأطراف، من خلال التنفيذ المرن للصكوك القائمة والآليات الجديدة حيثما يكون ذلك ضرورياً. وفي هذا الصدد فإن مؤسسات بريتوون وودز مطالبة بالإسراع في عملية النظر الجارية في وسائل معالجة قضية الدين المتعدد الأطراف. إن المؤسسات المالية الدولية الأخرى مدعوة للنظر، في نطاق ولاياتها، في الجهود الملائمة لمساعدة أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بمشاكل الدين المتعدد الأطراف.

جيم - الدين التجاري

٥٧- (أ) إن البلدان الدائنة والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف مدعوة، في نطاق اختصاصاتها، للنظر في استمرار المبادرات والجهود لمعالجة مشاكل الدين التجاري لأقل البلدان نمواً؛

(ب) ينبغي تعبئة موارد مرفق تخفيض الديون بالمؤسسة الإنمائية الدولية من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً المؤهلة على تخفيض دينها التجاري، مع النظر في آليات بديلة تكمل هذا المرفق.

٥٨- ووفقاً لإعلان القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، ينبغي استحداث وتنفيذ تقنيات لتحويل الدين تطبق على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية.

سادسا - ترتيبات للتنفيذ والمتابعة والرصد

٥٩- من المهم أن تكون للأونكتاد، الذي هو مركز الوصل على المستوى العالمي لرصد تنفيذ برنامج العمل ومتابعته واستعراضه، القدرات والموارد الكافية لمتابعة نتائج استعراض منتصف المدة الشامل. وفي هذا الصدد يشار إلى أن قرار الجمعية العامة ٩٨/٤٩ دعا الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين توصيات ترمي إلى كفالة تمتع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالقدرات الكافية للقيام بالمتابعة الفعالة لنتائج استعراض منتصف المدة الشامل، ومتابعة الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها المؤتمرات العالمية الرئيسية بشأن أقل البلدان نمواً، حسب الاقتضاء.

البيانات التي ألقيت عند اعتماد استعراض منتصف المدة

١- قالت ممثلة الولايات المتحدة إنه في المؤتمرات التي عقدت في ريو وفيينا والقاهرة وكوبنهاغن وبيجينغ، وضعت الدول الأعضاء برنامج عمل يتعلق بالإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يعترف بالروابط الهامة القائمة فيما بين مختلف القضايا المطروحة للبحث. وأضافت أن بلدها لعب دوراً نشطاً في هذه المؤتمرات وأنه التزم بأن يلعب دوراً نشطاً فيما يتعلق بالمبادرة بتنفيذ البرامج والأنشطة اللازمة للوفاء بالالتزامات المقدمة. وقالت إن وفدها جاء إلى هذا الاجتماع وهو مستعد لتأكيد التزام الجميع بتعزيز دمج أقل البلدان نمواً كاملاً في الاقتصاد العالمي. وللأسف، فإن الوفاء بهذا الالتزام أصبح مستحيلاً حين تضطر البلدان بصفة مستمرة على إعادة تحديد التزاماتها قبل أن يجف الحبر على أحدث الاتفاقات. إن كلاً من الوثيقة الأولية، والعملية التي طلب من البلدان من خلالها أن تعيد تحديد الالتزامات المقدمة مؤخراً، يشككان في قيمة هذه المؤتمرات والقمم الدولية.

٢- وأضافت أن وفدها، وهذه الهواجس عالقة في ذهنه، يود أن يبدي عدداً من التحفظات. إن الولايات المتحدة اعتبرت جولة أوروغواي إنجازاً تاريخياً حقق وسيظل يحقق نمواً اقتصادياً عالمياً وأدى إلى زيادة التجارة والاستثمار والعمالة والتنمية المستدامة في جميع البلدان، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، واستطردت قائلة إن بلدها ينفذ التزاماته بموجب اتفاق جولة أوروغواي وينتظر من الآخرين أن يحذوا حذوه. إن الولايات المتحدة، إذ تضع ذلك في الاعتبار، تود أن تبدي تحفظاً على التوصية الواردة في الفقرة ٤١ لأنها تنطوي بوضوح على اتهام بأن الولايات المتحدة لا تنفذ التزاماتها فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً. وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة تشعر بأن تحليل الأونكتاد لجولة أوروغواي، هو غير كامل وغير ملائم على السواء. إن أمانات الأمم المتحدة التي لا تقدم قيمة مضافة إلى عمل الأعضاء ينبغي أن ينظر في مدى جدواها. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الفقرة يمكن اعتبارها تطويراً أو توسيعاً لالتزامات جولة أوروغواي، وهو أمر لا يمكن أن يؤيده بلدها. إن قرارات جولة أوروغواي، بما في ذلك القرارات المتعلقة بأقل البلدان نمواً، هي قرارات مكتملة وليست في حاجة إلى تطوير أو توسيع. إن المحفل الوحيد الذي يمكن أن تنظر الولايات المتحدة في مناقشة هذه القضايا فيه هو منظمة التجارة العالمية.

٣- وتود الولايات المتحدة أيضاً أن تبدى تحفظاً على التوصيتين الواردتين في الفقرتين ٤٢ و٤٤. وهي تعلق أكبر الأهمية على نظام الأفضليات المعمم، وتعتبر أنه يمثل عنصراً أساسياً في التزامها بمساعدة أقل البلدان نمواً على الوفاء بمسؤوليتها فيما يتعلق بصياغة السياسات والأولويات الملائمة التي تؤدي إلى نمو متواصل، وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وبالمثل، فإن تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات والملابس خلق عملية ستؤدي إلى توسيع الوصول إلى أسواق بلدها الشاسعة. وذلك من شأنه أن يفيد كثيراً البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. إن القرار بفتح هذا القطاع المحلي الحساس أمام المنافسة المتزايدة كان قراراً صعباً، ومع ذلك فإن هذا القرار يؤكد اقتناع الولايات المتحدة الراسخ بأن وجود نظام تجاري أكثر انفتاحاً سيكون مفيداً للجميع، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. إن الفقرتين المذكورتين تطلبان النظر في مواصلة زيادة فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى أسواق المنسوجات والملابس في بلدها، بما يتجاوز ما اتفق عليه جولة أوروغواي، كما تطلبان توسيع المنتجات المشمولة بنظام الأفضليات المعمم كيما تشمل المنتجات الزراعية والأسماك ومنتجات الأسماك والجلود والأحذية والمنسوجات والملابس، مما يعدل من الطريقة التي تنفذ بها الولايات المتحدة نظام الأفضليات المعمم الخاص بها، كما تطلبان تخفيضاً كبيراً في التصعيد التعريفي. والولايات المتحدة لا يمكن أن توافق على هاتين الفقرتين لأنها لا يمكنها أن تلتزم

بمد مزيد من التحرر إلى المنتجات المذكورة بما يتجاوز ما اتفق عليه في جولة أوروغواي، أو بتغيير الطريقة التي ينفذ بها برنامجها لنظام الأفضليات المعمم.

٤- وأعرب ممثل الفلبين، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين عن ارتياحه لأن الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة توج بنتيجة مثمرة للغاية. وقال إن النص الذي اعتمد يمثل بياناً صريحاً بأداء المجتمع الدولي في تنفيذ برنامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نمواً. ومن المعروف تماماً للجميع أن برنامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نمواً يبقى صالحاً اليوم تماماً كما كان في عام ١٩٩٠.

٥- وأضاف أن نص استعراض منتصف المدة الذي اعتمد منذ لحظات يثري برنامج عمل باريس. ولا يبقى على المجتمع الدولي، وعلى وجه خاص مجتمع المانحين والمنظمات الدولية المختلفة، سوى ضمان أن ينعكس برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والأفكار الواردة في نص استعراض منتصف المدة على نحو كامل في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتجسدة في هذا النص. وبالمثل، من الضروري أن تكون هناك آلية ملائمة للرصد والمتابعة، حتى وإن كان الهدف الوحيد هو إنعاش الذاكرة بما وصلت إليه الأمور في تنفيذ برنامج العمل والاتفاقات التي اعتمدت اليوم. إن القرار بالرجوع إلى قرار الجمعية العامة ٩٨/٤٩ وبأن تكون للأونكتاد القدرة الكافية على الاضطلاع بمتابعة فعالة لنتائج استعراض منتصف المدة يغرس بذرة للمستقبل الفوري لابد وأن تتيح الاهتداء إلى صيغة مناسبة بشأن إنشاء آلية فعالة.

٦- وأعرب ممثل اسبانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه لأن الاجتماع تمكن من أن يختتم المفاوضات بتوافق في الآراء بين جميع الوفود.

٧- وقال ممثل الرأس الأخضر متحدثاً نيابة عن البلدان الجزرية الصغيرة من أقل البلدان نمواً، إن النتائج المثمرة التي أنجزها هذا الاجتماع ما كان من الممكن تحقيقها بدون علاقة العمل الطيبة التي كانت سائدة بين الوفود. وأعرب باسم البلدان الجزرية الصغيرة من أقل البلدان نمواً عن شكره للبلدان المتقدمة لما أظهرته من التزام سياسي واستعداد طوال الاجتماع.

الجزء الثاني

أعمال الاجتماع

١ - البيانات الافتتاحية

١- في الجلسة العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أدلى ببيانات كل من السيد روبنس ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، والسيد هاما أربا دياللو، مدير شعبة أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية؛ وسعادة السفير ويليام روسييه من سويسرا، رئيس مجلس التجارة والتنمية؛ وسعادة السفير غييرمو ألبرتو غونساليس من كولومبيا، رئيس مجموعة الـ ٧٧، فرع جنيف.

٢ - الجزء الافتتاحي

٢- في الجزء الافتتاحي، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أدلى الأمين العام ببيان افتتاحي.

٣ - المناقشة العامة*

٣- في المناقشة العامة، أدلت الدول التالية ببيانات: اثيوبيا، اسبانيا، أفغانستان، المانيا، اندونيسيا، انغولا، أوغندا، ايرلندا، ايطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوركينا فاصو، بوروندي، تايلند، توغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، زائير، زامبيا، سان تومي وبرنسيبي، سانت كيتس ونيفيس، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كمبوديا، كندا، كيريباتي، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، هايتي، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

٤- وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو مكاتب وهيئات الأمم المتحدة التالية: مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً؛ إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأدلى ببيان أيضاً ممثل مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات.

٥- وأدلى ببيانات ممثلو الوكالات المتخصصة والمختصة التالية: منظمة العمل الدولية؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ الاتحاد الدولي للاتصالات؛ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

---

* بيانات تصدر فيما بعد في إضافة إلى التقرير النهائي.
للإطلاع على قائمة المشتركين في المناقشة العامة، انظر المرفق الثاني أدناه.

٦- وأدلى ببيانات ممثلو المنظمتين الحكوميتين التاليتين: الجماعة الأوروبية (المفوضية)؛ منظمة الوحدة الأفريقية.

٧- وأدلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ببيان.

٤ - بيان ألقي ممارسة لحق الرد

٨- أدلى ممثل فرنسا ببيان ممارسة لحق الرد (انظر الإضافة).

٥ - اعتماد استعراض منتصف المدة

٩- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قدم رئيس اللجنة الجامعة النصوص التي وافقت عليها اللجنة، في مشاورات غير رسمية، وأحالها إلى الاجتماع لاعتمادها.

١٠- وفي الجلسة العامة الختامية أيضاً المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، اعتمد الاجتماع النصوص التي قدمها رئيس اللجنة الجامعة، التي تشكل الاستعراض الشامل في منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات.

١١- وأعرب ممثل المكسيك عن أسفه لأن النصوص المعروضة على الاجتماع لم تتوافر باللغة الاسبانية.

١٢- وأعرب ممثل بنن عن أسفه لأن النص الذي كان معروضاً أمام الاجتماع صدر في أجزاء منفصلة، وليس بجميع اللغات الرسمية.

٦ - مسائل أخرى

١٣- اعتمد الاجتماع في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، مشروع مقرر (للاطلاع على نص المقرر، انظر المرفق الأول أدناه).

٧ - البيانات الختامية

١٤- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قال القائم بأعمال مدير شعبة أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية إن عقد الاجتماع الرفيع المستوى عند نقطة المنتصف في تنفيذ برنامج العمل أتاح فرصة للتقييم وفرصة للتطلع إلى الأمام وللنظر في السياسات والتدابير التي يمكن تنفيذها خلال النصف الثاني للتسعينات.

١٥- وتجسد نتائج هذا الاجتماع توافقاً جاداً في الرأي بشأن الشراكة في التنمية واستراتيجية التنمية. وأكد أن تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ برنامج العمل سيتطلب تنفيذاً فعالاً للسياسات والأولويات الوطنية من قبل أقل البلدان نمواً نفسها. ومن ناحية أخرى، فإن أقل البلدان نمواً، بدون دعم قوي وملتزم

من جانب شركائها في التنمية، لن تستطيع وقف تدهور حالتها الاقتصادية والاجتماعية وإنعاش النمو والتنمية والتعجيل بهما ودعمهما. إن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت مؤخراً، لا سيما في ريو دي جانيرو والقاهرة وكوبنهاغن وبيجينغ، أكدت بوضوح هذا الالتزام الدولي المقدم لهذه البلدان.

١٦- وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي، حث الاجتماع المانحين على أن ينفذوا على وجه السرعة قائمة أهداف و/أو التزامات المعونة المتفق عليها والمنصوص عليها في برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر باريس حتى يتسنى زيادة مستوى الدعم الخارجي الكلي لأقل البلدان نمواً زيادة كبيرة؛ وأظهر الحاجة إلى تأمين تمويل كاف من المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف التي تمثل مصادر رئيسية للتمويل لأقل البلدان نمواً من أجل مواصلة منح أولوية عالية لأقل البلدان نمواً في الأنشطة التنفيذية لجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أيضاً للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة أن تستكشف إمكانية الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل للمساعدة على دعم جهود التنمية لأقل البلدان نمواً.

١٧- وفيما يتعلق بالدين، كان هناك نداء قوي بضرورة أن تستفيد أقل البلدان نمواً التي تعاني من محنة الديون من مخططات تخفيف عبء الديون تخفيفاً جوهرياً. وينبغي لجميع المانحين، وخاصة أولئك الذين لم ينفذوا بعد قرار المجلس ١٦٥ (دإ - ٩) بإلغاء دين المساعدة الإنمائية الرسمية أو توفير تخفيف معادل لذلك كمسألة ذات أولوية من أجل تحسين التدفقات الصافية للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلد المتلقي، أن يعملوا على تنفيذ هذا القرار. وفضلاً عن ذلك، ينبغي للدائنين في نادي باريس مواصلة تنفيذ المعاملة التساهلية بموجب شروط نابولي بسرعة ومرونة. وفيما يتعلق بالدين المتعدد الأطراف، يتم تشجيع مؤسسات بريتوون وودز على استحداث نهج شامل لمساعدة البلدان التي تعاني من مشاكل دين متعدد الأطراف من خلال التنفيذ المرن للصكوك الحالية والآليات الجديدة. وطالب الاجتماع أيضاً بتعبئة الموارد لمرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الدولية الإنمائية لمساعدة أقل البلدان نمواً غير المؤهلة على تخفيض دينها التجاري وعلى النظر في آليات بديلة مكملة لهذا المرفق.

١٨- لقد دعا الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي إلى إقامة تعاون وثيق بين المؤسسات المعنية بمشاكل الدين. وقال إن الأونكتاد مستعد للمساعدة في الجهود الرامية إلى مواصلة التصدي لمشكلة دين أقل البلدان نمواً وتسهيل حوار يستهدف تأمين التوصل إلى حل عملي بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية والمؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية.

١٩- ونظر الاجتماع في آفاق التجارة الخارجية أمام أقل البلدان نمواً في أعقاب جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. واعترف بأن هناك تهميشاً مستمراً لهذه البلدان في التجارة العالمية، وسلط الضوء على جهودها من أجل تحرير التجارة، بالرغم من القيود الهيكلية الكثيرة. وتناول أحد العناصر الهامة التي اتفق عليها في الاجتماع التزام المجتمع الدولي بمساعدة أقل البلدان نمواً على وجه الاستعجال، من الناحيتين المالية والتقنية على السواء، لتنفيذ التدابير الخاصة والمتمايزة التي اتفق عليها في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي. وكانت إحدى النتائج الرئيسية الأخرى هي تعيين المجالات الرئيسية للمساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً لتنفيذ ما اتُفق عليه في الجولة فيما يتعلق بتوسيع وتنويع قدراتها التصديرية. ومن أجل تنفيذ الاتفاقات المشار إليها أعلاه، من الأساسي تعزيز التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، فضلاً عن المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، لتفادي الازدواج والحفاظ على الموارد النادرة، والاستفادة على نحو كامل من جوانب التآزر القائمة والمحتملة بين هذه

المنظمات. ومن بين التدابير التي ينبغي النظر فيها، إنشاء صندوق للمساعدة التقنية تديره منظمة التجارة العالمية لمساعدة أقل البلدان نمواً على المشاركة النشطة في منظمة التجارة العالمية.

٢٠- وكان من بين العناصر الأخرى لنتائج الاجتماع الاتفاق على ترتيبات لتنفيذ برنامج العمل ومتابعته واستعراضه ورصده. وبدون ترتيبات فعالة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ربما يحدث جمود أو هبوط في تنفيذ برنامج العمل للنصف الثاني من هذا العقد. إن الأونكتاد مستعد، كما حدث في الماضي، للإستمرار في تصدر هذه العملية العالمية، التي ينبغي أن تنفذ بدعم كامل من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها.

٢١- وأشار إلى الإسهام المعلن للنرويج في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نمواً، فضلاً عن المبادرة فيما يتعلق بتنفيذ اقتراحات تنفيذ هدف الـ ٢٠/٢٠ وعقد اجتماع للأطراف المعنية في عام ١٩٩٦، وأثنى على هذه المبادرات والإسهامات وكرر استعداد الأونكتاد للمشاركة في التنفيذ والمتابعة.

٢٢- وختاماً، لاحظ أن هذا الاجتماع وفر فرصة طيبة لتعزيز الشراكة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية. وأضاف أنه يأمل بإخلاص أن تتيح نتائج الاجتماع لأقل البلدان نمواً أن تبدأ في قلب اتجاه تهميشها في الاقتصاد العالمي، وأن يواصل شركاؤها في التنمية إيلاء أولوية عالية لتطلعاتها الإنمائية.

٢٣- وقالت الرئيس في اختتامها الاجتماع، إنه منذ إعلان باريس واعتماد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٠، عقدت عدة مؤتمرات دولية - مؤتمر ريو بشأن جدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، القمة العالمية في كوبنهاغن، وكذلك مؤتمر بيجينغ المعني بالمرأة الذي عقد مؤخراً - وأكدت جميع هذه المؤتمرات على الاحتياجات الخاصة لأفقر البلدان والتحديات التي تواجهها. وينبغي أن ينظر إلى هذا الاجتماع في هذا الإطار الأوسع. وأضافت أن المجتمع الدولي يركز تدريجياً على احتياجات البلدان التي تواجه أكبر التحديات الإنمائية، وأن هناك رغبة في التركيز على البلدان الأشد فقراً والأقل نمواً، سواء فيما يتعلق بالتدابير المالية أو في الطريقة التي تنفذ بها البرامج. وينبغي لنا البناء على هذا الزخم ومواصلة المضي في هذه الاتجاهات.

٢٤- لقد قيَّم هذا الاجتماع بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية حالة تنفيذ برنامج العمل خلال الخمس سنوات الأخيرة. وأكد أن المبادئ والأهداف الأساسية لبرنامج العمل صالحة اليوم تماماً كما كانت صالحة لدى وضعها. واعترف الاجتماع بالتطورات الإيجابية والسلبية على السواء. إن الوصول إلى توافق في الرأي بشأن تقييم الحالة هو أمر مهم لصياغة السياسات المقبلة. ومع ذلك، فإن أهم مهمة اضطلع بها هذا الاجتماع هي التوصية بالتدابير الجديدة التي يجب تنفيذها خلال النصف الثاني من العقد.

٢٥- وفي مجال التجارة، أجرى الاجتماع تقييماً موسعاً للأداء التجاري لأقل البلدان نمواً، وحلل آثار جولة أوروغواي على أقل البلدان نمواً ونظر في سلسلة من تدابير الدعم لمساعدة أقل البلدان نمواً، ولتنويع تجارتها وتعزيز صادراتها. ووافق الاجتماع على أن توضع القرارات والتدابير التي اتفق عليها في اجتماع مراكش الوزاري موضع التنفيذ وأن تنفذ تنفيذاً فعالاً. ووافق الاجتماع على تعزيز المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً لتمكينها من الاستفادة من البيئة التجارية الجديدة التي نشأت باختتام جولة أوروغواي. ووافق

الاجتماع أيضاً على ضرورة زيادة القدرات المؤسسية والبشرية لأقل البلدان نمواً من أجل تعزيز مشاركتها في منظمة التجارة العالمية الجديدة.

٢٦- وفي مجال الدين الخارجي، وافق الاجتماع على ضرورة أن تشمل الاستراتيجية الدولية للدين تدابير ملموسة لتخفيف عبء الدين وزيادة التمويل التساهلي لدعم تدابير السياسات الاقتصادية الملائمة، التي تعتبر جوهرية لإنعاش النمو والتنمية. إن أقل البلدان نمواً التي تعاني من محنة الدين ينبغي أن تستفيد من مخططات تخفيف عبء الدين تخفيفاً جوهرياً. ومن أجل معالجة مشكلة الدين المتعدد الأطراف لأقل البلدان نمواً، تم تشجيع مؤسسات بريتون وودز على استحداث نهج شامل لمساعدة البلدان التي لديها مشاكل دين متعدد الأطراف من خلال التنفيذ المرن للصكوك والآليات الحالية حسب الاقتضاء.

٢٧- وفيما يتعلق بموضوع التمويل الخارجي، وافق الاجتماع على ضرورة زيادة الموارد التي توفرها وكالات الأمم المتحدة الإنمائية للأنشطة التنفيذية في البلدان النامية زيادة كبيرة على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون. وسلط الاجتماع الضوء على ضرورة إيلاء أولوية عالية لأقل البلدان نمواً بوجه خاص.

٢٨- وكرس الاجتماع أيضاً جهده لإجراء صريح واسع ومستنير بشأن الحالة في أقل البلدان نمواً. وكان هناك تقارب في وجهات النظر بشأن مجموعة من القضايا، وهذا أمر يبشر بالتأكيد باستمرار تنفيذ برنامج العمل على نحو كامل وفعال.

٢٩- واضافت أنه يسعدها أن تلاحظ الاهتمام الذي أعرب عنه خلال الاجتماع بالمبادرة النرويجية باستضافة اجتماع في عام ١٩٩٦ للنظر في كيفية تنفيذ مبادرة الـ ٢٠/٢٠ على نحو عملي، كما يسعدها أن تحيط الاجتماع علماً بأن النرويج ستواصل تحضيراتها لهذا الاجتماع.

٣٠- لقد شهد المسرح العالمي تغيرات سياسية وأيضاً اقتصادية هامة خلال السنوات القليلة الأخيرة. إن حالة أشد بلدان العالم فقراً نادراً ما تحتل عناوين وسائط الإعلام الدولية. وأضافت أن هناك حاجة عاجلة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتحديات التي تواجهها هذه البلدان في مجال التنمية. وفي هذا السياق، أعربت عن اعتقادها بأن استعراض منتصف المدة قد تم في الوقت المناسب تماماً وأسهم في تركيز الانتباه على قضية أقل البلدان نمواً. والآن يبقى على عاتق كل واحد من المشتركين مسؤولية متابعة العمل الشاق الذي اضطلع به هذا الاجتماع.

الجزء الثالث

المسائل التنظيمية

ألف - المشاورات بين كبار المسؤولين

١ - افتتاح المشاورات

١- افتتح المشاورات بين كبار المسؤولين يوم الإثنين ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، السيد هاما أربا دياللو، مدير شعبة أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية.

٢ - اعتماد النظام الداخلي

٢- أوصى كبار المسؤولين أن يطبق الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى النظام الداخلي للجمعية العامة، حسب الاقتضاء.

٣ - انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الأعمال المؤقت)

٣- أوصى كبار المسؤولين أن ينتخب الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى رئيساً و٢٩ نائب رئيس، وأن يقوم أحدهم بمهام المقرر العام.

٤ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت)

٤- وافق كبار المسؤولين على مشروع جدول الأعمال المؤقت وتنظيم العمل الوارد في الوثيقة TD/B/LDC/GR/4 وAdd.1 وأوصى الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بإقراره.

٥- وفيما يتعلق بتنظيم العمل، أوصى كبار المسؤولين بإنشاء لجنة جامعة لمناقشة البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت وأن يجري بحث جميع البنود الأخرى في الجلسات العامة. ويمكن أن يتولى رئيس الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى رئاسة اللجنة الجامعة. كما أوصى كبار المسؤولين بأن تجرى المناقشة العامة في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر وأن تغلق قائمة المتكلمين في المناقشة العامة في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وفيما يتعلق بالمناقشة العامة، ينبغي التقيد الصارم بحد زمني قدره ١٠ دقائق لبيانات ممثلي الدول وخمس دقائق لبيانات المشتركين الآخرين.

٥ - ترتيبات الجلوس في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى

٦- أوصى كبار المسؤولين بأن يكون نمط الجلوس في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى على نفس النمط الساري في الدورة الحالية للجمعية العامة.

٦ - تقرر الرئيس للمشاورات بين بين كبار المسؤولين

٧- أذن كبار المسؤولين للرئيس بأن يقدم تقريراً إلى الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى عن نتائج المشاورات، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات.

باء - الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى

١ - افتتاح الاجتماع

٨- افتتح السيد روبنس ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات، يوم الثلاثاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٢ - انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الأعمال)

٩- انتخب الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى في جلسته الافتتاحية المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أعضاء مكتبه كما يلي:

الرئيس: سعادة السيدة كاري نوردهايم - لارسن (النرويج)

نواب الرئيس: الاتحاد الروسي
اسبانيا
ألمانيا
اندونيسيا
أوغندا
البرازيل
بليز
بنغلاديش
بنن
بوركينا فاصو
بولندا
الجزائر

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
السودان
سويسرا
الصين
فانواتو
فرنسا
ملديف
نيبال
النيجر
هايتي
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان

المقرر العام : السيد بانمالي براساد لاكول (نيبال)

٣ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٠- أقر الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى جدول أعماله المؤقت (TD/B/LDC/GR/4)، على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الاستعراض الشامل في منتصف المدة للتقدم المحرز في سبيل تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات

(أ) استعراض التقدم المحرز في التنفيذ على الصعيد القطري؛

(ب) استعراض التقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية؛

(ج) النظر في تدابير جديدة لضمان التنفيذ الكامل والفعال للبرنامج خلال النصف الثاني من العقد.

٤- أعمال أخرى

٥- اعتماد التقرير.

١١- فيما يتعلق بتنظيم العمل، قرر الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى إنشاء لجنة جامعة للنظر في البند ٣ من جدول الأعمال وتقديم تقرير عن ذلك، وقرر أيضا أن يرأس اللجنة الجامعة رئيس الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى.

١٢- ووافق أيضاً الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى على الترتيبات الأخرى لتنظيم العمل على نحو ما أوصى به كبار المسؤولين (انظر الفقرتين ٤ و٥ أعلاه).

٤ - تقرير الرئيس عن المشاورات بين كبار المسؤولين

١٣- أدلى رئيس المشاورات بين كبار المسؤولين ببيان في الجلسة العامة الافتتاحية عن عمل كبار المسؤولين.

٥ - اعتماد تقرير الاجتماع
(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٤- وفي الجلسة الختامية، اعتمد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى مشروع تقريره، على نحو ورد في الوثيقة LDC/HLIM/L.1 وAdd.1، وأذن للمقرر العام أن يستكمله على نحو ما جرت عليه العادة، كما قرر إحالة التقرير إلى الجمعية العامة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٨/٤٩.

٦ - الحضور

١٥- كانت الدول التالية ممثلة في المؤتمر: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، اريتريا، اسبانيا، أفغانستان، ألمانيا، اندونيسيا، أنغولا، أوغندا، ايرلندا، ايطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوركينا فاصو، بوروندي، بولندا، بيرو، تايلند، تشاد، توغو، توفالو، تونغا، الجزائر، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، زامبيا، ساموا، سان تومي وبرنسيبي، سانت كيتس ونيفيس، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصين، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كمبوديا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباتي، لكسمبرغ، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

١٦- وكانت مكاتب وهيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة في المؤتمر: مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبرنامج الأغذية العالمي. ومُثل أيضاً مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات.

١٧- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في المؤتمر: منظمة العمل الدولية؛ منظمة الأغذية والزراعة؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ منظمة الصحة العالمية؛ صندوق النقد الدولي؛ الاتحاد البريدي العالمي؛ الاتحاد الدولي للاتصالات؛ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ المنظمة البحرية الدولية. وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة أيضاً في الاجتماع. ومُثلت في الاجتماع كذلك منظمة التجارة العالمية.

١٨- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر: الجماعة الأوروبية (المفوضية)؛ المنظمة الدولية للهجرة؛ منظمة الوحدة الأفريقية؛ ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٩- كما مُثلت في المؤتمر المنظمات غير الحكومية التالية، المعتمدة لدى الأونكتاد: الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة؛ منظمة وحدة النقابات العمالية الأفريقية.

١١ - اختتام الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى

٢٠- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أعلنت السيدة كاري نوردهايم - لارسن (النرويج)، رئيسة الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى، اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

إجراءات أخرى اتخذها الاجتماع

مقرر

إن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا،

يقرر أن يطلب إلى رئيسة الاجتماع عرض نتائج الاجتماع إلى الجمعية العامة للنظر فيها حسب الاقتضاء واتخاذ إجراء بشأنها في دورتها الخمسين.

الجلسة العامة الختامية
٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥

المرفق الثاني

قائمة رؤساء الوفود وغيرهم من ممثلي وموظفي الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية الذين أدلوا ببيانات خلال المناقشة العامة

الدول

إثيوبيا	سعادة السيد دوري محمد، رئيس الوفد الإثيوبي
اسبانيا	سعادة السيد خوسيه لويس ديسينتا، وزير الدولة للتعاون الدولي ولأمريكا اللاتينية[1]
أفغانستان	السيد محمد عزام أرسالي، مستشار، البعثة الدائمة، نيويورك
ألمانيا	سعادة السفير غيرهارد فالتر هنزي، نائب الممثل الدائم، نيويورك،
اندونيسيا	سعادة السيد آغوس تارميدزي، السفير، الممثل الدائم، جنيف
أنغولا	سعادة السيد أدريانو باريرا، السفير، الممثل الدائم، جنيف
أوغندا	الأونرابل روهاكانا روغوندا، وزير الخارجية
ايرلندا	سعادة السيد جون هـ. ف. كامبل، السفير، الممثل الدائم، نيويورك
ايطاليا	السيد لورينزو فيرارين، نائب الممثل الدائم، نيويورك
باكستان	سعادة السفير أحمد كمال، الممثل الدائم
البرازيل	سعادة السفير ثلسو ل. ن. آموريم، الممثل الدائم، نيويورك
البرتغال	سعادة السفير السيد دوراو باروسو، وزير الخارجية
بنغلاديش	سعادة السيد رياض رحمن، السفير، الممثل الدائم، نيويورك، نيابة عن الأونرابل السيد أ. س. م. مستفيض الرحمن، وزير خارجية.
بنما	سعادة السيد أومار خاين سواريز، نائب وزير، وزارة العلاقات الخارجية

بنن	سعادة السيد إدغار إيف مونو، وزير الخارجية والتعاون
بوتان	سعادة السيد ليونبو داوا تسيرينغ، وزير الخارجية
بوركينا فاصو	سعادة السيد غايتان ريموانغيا أودراوغو، السفير، البعثة الدائمة، نيويورك
بوروندي	سعادة السيد غيراراد نيبيغيرا، وزير التعمير والتنمية
تايلند	السيد سوماتي سريسوشارت، نائب مدير عام، إدارة التعاون التقني والاقتصادي، مكتب رئيس الوزراء
توغو	السيدة ديلا أ. سيدو، مديرة التعاون الاقتصادي والتقني، وزارة الخارجية والتعاون
الجزائر	سعادة السيد محمد صلاح دمبري، وزير الخارجية
جمهورية تنزانيا المتحدة	سعادة السفير على متشومو، الممثل الدائم، جنيف
جمهورية كوريا	سعادة السيد نوه سو بارك، سفير فوق العادة، وزارة الخارجية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	سعادة السيد سوبانه سريتيرات، نائب وزير الخارجية
جيبوتي	سعادة السيد محمد موسى شيهم، وزير الخارجية
الدانمرك	سعادة السيد بيني كيمبرغ، السفير، الممثل الدائم، نيويورك
رواندا	سعادة السيد بروسبير هيغيرو، وزير التجارة والصناعة والحرف
زائير	سعادة السيد غيلبرت كياكواما كيا كيزيكي وزير التخطيط والتعمير الوطني
زامبيا	الأونرابل ألفريد ك. لينيدا، عضو البرلمان، نائب وزير التجارة والصناعة
سان تومي وبرينسيبي	سعادة السيد غيلرمي بوسر دا كوستا، وزير الخارجية والتعاون
سانت كيتس ونيفيس	الأونرابل سام كوندور، نائب رئيس الوزراء، ووزير التجارة والصناعة
السودان	سعادة السيد محمد طاهر إيلا، وزير التجارة والتعاون

السويد	سعادة السيدة لينا هيلم - فالين، وزيرة الخارجية
سويسرا	سعادة السفير جان فرانسوا جيوفانيني، مدير مناوب، إدارة التعاون والتنمية والمساعدة الإنسانية، الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية
شيلي	سعادة السيد خوان سومافيا، السفير، الممثل الدائم، نيويورك
الصين	السيد لي غوو كينغ، نائب مدير عام، إدارة المعونة الخارجية، وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي
غينيا	سعادة السيد كوزو زومانيغي، وزير الخارجية
غينيا الاستوائية	السيد أنجل سيرافين دوغان مالابو، أمين عام، وزارة الخارجية والتعاون
غينيا - بيساو	سعادة السيد إبراهيما ديمي، وزير التخطيط
فانواتو	سعادة السيد سيرج فوهور، وزير الاقتصاد والسياحة
فرنسا	سعادة السيد جاك غودفران، وزير منتدب لشؤون التعاون
الفلبين	الأونرابل فيديريكو ماكاراناس، وكيل وزارة للشؤون الخارجية ونائب وزير[٢]
فنلندا	سعادة السفير مارجاتا راسي، مدير عام، إدارة التعاون الإنمائي الدولي، وزارة الخارجية
كمبوديا	سعادة السيد شام براسيده، وزير التجارة
كندا	الأونرابل كريستين ستيوارت، وزيرة دولة لشؤون أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وزارة الخارجية والتجارة الدولية
كولومبيا	سعادة السيد غيلرمو ألبرتو غونزاليس، السفير، الممثل الدائم، جنيف[٣]
كيريباتي	سعادة السيد تيبورورو تيتو، وزير الخارجية
ليبيريا	الأونرابل نوروود س. لانغلي، نائب وزير الشؤون الاقتصادية والاحصاء
ليسوتو	سعادة السيد بيرس م. مانغويلا، السفير، الممثل الدائم، نيويورك، أو الأونرابل ك. ماوبي، وزير الخارجية

مالي	سعادة السيد تراوري دونكوندا، وزير دولة، وزير الخارجية والتعاون الدولي
مدغشقر	سعادة السيد راتسيميهاه، ج. ب. رافيلومانانسوا، السفير، الممثل الدائم، نيويورك
ملديف	الأونرابل إسماعيل شفيع، وزير التخطيط والموارد البشرية والبيئة
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سعادة سير جون ويستون السفير، الممثل الدائم، نيويورك
موريتانيا	السيد سي آداما، مستشار وزير التخطيط، المسؤول عن العلاقات الدولية
موزامبيق	سعادة السيد ليوناردو سانتوس سيملو، وزير الخارجية
ميانمار	سعادة السيد أو وين مرا، السفير، الممثل الدائم، نيويورك
النرويج	سعادة السيدة كاري نوردهايم - لارسن، وزيرة التعاون الإنمائي سعادة السيد هانز جاكوب بيورن ليان، سفير فوق العادة ووزير مفوض، البعثة الدائمة، نيويورك
النمسا	سعادة السيد فيكتور سيفالا، سفير، الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية
نيبال	سعادة السيد السفير نارايندرا بيكرام شاه، الممثل الدائم لنيبال، نيويورك
النيجر	سعادة السيد آدامو سيدو، سفير فوق العادة ووزير مفوض، الممثل الدائم، نيويورك،
نيكاراغوا	سعادة السيد إيريتش فلتشيس آشر، السفير، الممثل الدائم، نيويورك
هايتي	السيد ويلفريد بيين - إيمي، مدير عام، وزارة التخطيط والتعاون الخارجي
الهند	سعادة السيد السفير براكاش شاه، السفير، الممثل الدائم، نيويورك
الولايات المتحدة الأمريكية	سعادة السيد السفير فيكتور ماريرو، ممثل لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اليابان	سعادة السيد هيساشي أوادا، السفير، الممثل الدائم، نيويورك

أمانة الأمم المتحدة

الأمين العام للأمم المتحدة	السيد بطرس بطرس غالي[٤]
الأمين العام للأونكتاد	السيد روبنس ريكوبيرو
مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، إدارة التنسيق السياسي والتنمية المستدامة	السيد إيمانويل غويد - نيايك
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	السيد عزيز الإسلام
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	السيد أوسوني تيريبا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	السيد رفيع الدين أحمد
مركز التجارةالدولية للأونكتاد والغات	السيد جان دينيس بيليسلي

الوكالات المتخصصة والمختصة

منظمة العمل الدولية	السيد ديفيد فريدمان
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	السيد فريديريك فايبغن
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	السيد غابرييل مبوزاغارا
الاتحاد الدولي للاتصالات	السيد جوزيف إيلوتو
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	السيد محمد توري
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	السيد هـ. م. دياللو

المنظمات الحكومية الدولية

الجماعة الأوروبية (المفوضية)	السيد ريتشارد ويات
منظمة الوحدة الأفريقية	سعادة السيد إبراهيما سي

المنظمات غير الحكومية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة	السيدة بياتريس فون روغر

*

* *

رئيس مجلس التجارة والتنمية	سعادة السيد ويليام روسييه، سويسرا

حواشي المرفق الثاني

(١) متحدثاً نيابة عن الاتحاد الأوروبي.
(٢) متحدثاً أيضاً نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فرع نيويورك.
(٣) متحدثاً نيابة عن مجموعة الـ ٧٧، جنيف.
(٤) ألقى كلمة أمام المؤتمر في مراسم الافتتاح.

ذ